سُبل تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى ضوء التجارب الدولية
(الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا أنموذجًا)

إعداد

دكتور
باهى محمد يسن
مدرس الاقتصاد
كلية التجارة-جامعة بنها
E-mail:byassin@fcom.bu.edu.eg

المستخلص

انطلاقًا من الدور الحاسم الذى يلعبه التصنيع للتصدير فى تحقيق الأهداف الاقتصادية-الاجتماعية للتنمية. تسعى الدراسة إلى تقديم إطار متكامل يساعد صانع القرار المصرى على رسم سياسات سليمة تعزز الصادرات المصنعة وتضمن تحقيق نمو اقتصادى مستدام ومتوازن. وفى سبيل ذلك، سعت الدراسة إلى تحليل الوضع الحالى للصادرات المصنعة المصرية كانعكاس لإطار السياسة الصناعية الحاكمة وكذلك الإطار المؤسسى والتشريعى والإجرائى ذات الصلة. فضلاً عن ذلك، سعت الدراسة إلى بيان أهم ملامح التجارب الدولية الرائدة فى مجال التصنيع للتصدير (الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا) لاستخلاص الدروس، ومعرفة إلى أى مدى يمكن الاستفادة منها فى السياق المصرى، وخاصة فى ظل المرحلة الانتقالية التى يمر بها الاقتصاد المصرى. وخلصت الدراسة إلى تراجع الأهمية النسبية للصادرات المصنعة عبر الزمن، تركز هذه الصادرات فى عدد قليل من أسواق التصدير، تواضع النصيب النسبى للصادرات الصناعية المصرية فى الإجمالى العالمى، واعتمادها على قاعدة الموارد. كما خلصت الدراسة إلى أنه من أهم الدروس المستفادة من التجارب الدولية محل البحث: تبنى سياسة صناعية فاعلة يخدمها ترتيبات الاستثمار، فى إطار استراتيجية تنموية واضحة لتعزيز دور الصناعات الموجهة للتصدير؛ توفير بنية أساسية متطورة بأسعار معقولة، توفير ائتمان محلى بأسعار تفضيلية، توفير قوة عمل مدربة تواكب متطلبات القطاع الصناعى، وتحسين مناخ الاستثمار كشرط مسبق لجذب الاستثمار المحلى والأجنبى إلى الصناعات الموجهة للتصدير.

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية، مصر، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا.

Abstract

Given the pivotal role of export-oriented manufacturing in achieving broader socioeconomic goals, this work seeks to propose an integrated framework to **help the Egyptian decision-makers draw sound policies to** boost the manufactured exports and ensure delivering **sustainable and balanced economic growth.** In doing so, the research begins with giving a descriptive analysis to evaluate the current position of Egyptian manufactured exports; in light of the ongoing applied industrial framework regarding industrial policy and the relevant institutional, legislative, and procedural framework. In addition, the study analyzes some of the relevant best practices (China - South Korea - Malaysia) to extract lessons learned: to know the extent to which they can be applied in the local context, especially within the current transitional phase of the Egyptian economy. The study concluded some points, of them are: the relative importance of industrial exports has locally deteriorated over time; these exports are concentrated in only a few markets; their share is globally modest; heavy dependence on base resources. Amongst the lessons learned from studying the experiences were: adopting an effective industrial policy served by investment arrangements, which were crafted within the framework of a clear development strategy to enhance the role of export-oriented industries; facilitating access to the advanced infrastructure at a reasonable price; providing local credit at preferential prices, a skilled workforce to meet the industrial sector requirements; promoting the investment climate as a prerequisite factor to attract foreign and local investment to export-oriented industries.

Keywords: Manufactured Exports, Egypt, China, South Korea, Malaysia.

1- مقدمة

احتلت تنمية الصادرات مكانة بارزة في الكتابات الاقتصادية فضلاً عما حظيت به من اهتمام كبير لدى صانعوا السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. فقد بات واضحًا لدى كافة الاقتصادات الناشئة والراغبة في التحول أهمية خلق هيكل اقتصادي تنافسي يتلاءم مع تحقيق معدل نمو اقتصادي مستدام وتحقيق الرفاه الاقتصادي. وفى هذا السياق تشير النظرية الاقتصادية والأدبيات التطبيقية إلى أهمية التصنيع كقاطرة للتنمية الاقتصادية وكأداة هامة لإجراء التحول الهيكلي. وإذا ما تم الأخذ في الاعتبار ما يمر به الاقتصاد العالمي من تباطؤ في النمو فضلاً عن الأزمات الاقتصادية المتتالية، وكذلك ما يواجهه الاقتصاد المصري من مشكلات منها تراجع احتياطيات النقد الأجنبى، ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها وأهمها توجيه الاستثمارات لصالح القطاعات غير المنتجة على حساب القطاعات المنتجة (كالصناعة والزراعة) وتراجع مساهمة هذه القطاعات المنتجة فى الناتج المحلى الإجمالى، واختلال الميزان التجاري وميزان المدفوعات. فإن تشجيع التصنيع للتصدير بات أمرًا ملحًا لخروج الاقتصاد المصري من أزمته الراهنة، لما يتميز به القطاع الصناعي من قدرة على تحقيق قيمة مضافة عالية وإنتاجية مرتفعة، اكتساب التكنولوجيا، توفير النقد الأجنبي، المساهمة في نمو القطاعات الأخرى عبر العلاقات التشابكية الأمامية والخلفية التي تربطه بهذه القطاعات، وتنويع الاقتصاد المصرى وتوسيع القاعدة الاقتصادية له مما يقلل من تداعيات الصدمات الخارجية.

1/1 مراجعة الأدبيات

وبالنسبة للأدبيات التى تناولت الصادرات، من ناحية أثرها على النمو الاقتصادى/التنمية الاقتصادية، نجد أنها انقسمت بين دراسة العلاقة بين الصادرات من ناحية وبين النمو الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى، أو دراسة العلاقة ما بين الصادرات المصنعة من ناحية وبين النمو الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى.

فبالنسبة للأدبيات التى تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى، نجد أنها انقسمت إلى: (1) دراسات تدعم الفرضية القائمة على أن نمو الصادرات يحفز النمو الاقتصادى، مثال ذلك دراسة Villanueva (1997) التى أكدت على أن التوسع والتنوع فى قطاع التصدير يعد محددًا هامًا للنمو الاقتصادى طويل الأجل فى العديد من الدول النامية. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن القطاع التصديرى يتأثر بكل من التراكم الرأسمالى والنمو الاقتصادى، مما يدعم فكرة الاعتماد المتبادل بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادى أو ما يسمى "النظرية الحديثة للنمو". كما خلصت هذه الدراسة إلى أنه بالنسبة لكل من الأجل القصير والأجل الطويل، فإن زيادة الموارد المُكرّسة للتوسع فى القطاع التصديرى تؤدى إلى زيادة معدل نمو الناتج. ودراسة Abou-Stait (2005) التى سعت إلى شرح نموذج النمو الذى تقوده الصادرات بالتطبيق على مصر خلال الفترة (1977-2003). وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادى. كما خلصت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من اعتماد مصر على صادرات المواد الخام، فإن الصادرات السلعية تبقى مصدرًا هامًا للنمو الاقتصادى. علاوة على ذلك، تؤكد الدراسة على أن الإصلاحات الاقتصادية التى طبقتها مصر فى مطلع التسعينيات من القرن الماضى والاعتماد على قوى السوق ساعد الاقتصاد المصرى على إعادة توجيه الموارد الاقتصادية إلى استخدامات منتجة بشكل أفضل. وبالنسبة لدراسة عبد الكريم وآخرون (2021)، التى تناولت العلاقة بين الصادرات ونمو الناتج المحلى الإجمالى فى الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، فتوصلت إلى أنه فى المدى القصير، فإن استجابة الناتج المحلى الإجمالى للصدمات التى تحدث للصادرات أكبر من استجابة الصادرات للصدمات التى تحدث للناتج المحلى الإجمالى، مما يؤكد على أن الصادرات تلعب دورًا هامًا فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى فى الجزائر؛ ويرجع ذلك إلى أن الاقتصاد الجزائرى يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط والغاز. كما توصلت هذه الدراسة، باستخدام منهج الحدود، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والناتج المحلى الإجمالى فى الجزائر.

(2) دراسات تدعم فرضية النمو الاقتصادى القائم على الصادرات، لكنها لم تقبل العلاقة التى تبنتها الفرضية السابقة على إطلاقها. وفى هذا السياق، نجد دراسة Hultman (1967) التى أكدت على أنه بالرغم من اختلاف النماذج التى تناولت العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادى، فمن الواضح أن نظرية التجارة ونماذج الصادرات ترجح المكاسب الممكنة أو الفرص الناتجة عن التجارة الخارجية. إلا أن هذه الدراسة أوضحت أنه، فى بعض الحالات، تمثل الصادرات نسبة كبيرة من ناتج أى دولة، لكنها ربما تسهم بشكل متواضع فى تحفيز النمو استنادًا إلى مجموعة من العوامل (مثال ذلك: طبيعة السلعة المصدّرة، العلاقة بين القطاع التصديرى والصناعات المرتبطة به، أو أن الأوضاع السائدة فى القطاع غير التصديرى تكون ثابتة بحيث يبقى الاقتصاد المحلى كما هو دون أن يتأثر بالقطاع التصديرى). كما نجد دراسة Yaghmaian & Ghorashi (1995) التى اختبرت فرضية البنك الدولى/النظرية النيوكلاسيكية التى تتبنى فرضية مفادها أن الصادرات تؤدى إلى أداء اقتصادى أفضل (معدل نمو مرتفع للناتج). وخلصت هذه الدراسة إلى أن الاعتماد على الفرضية سالفة الذكر يجب أن يتم فى إطار من الحذر؛ فالصادرات والنمو الاقتصادى يسبقهما عملية طويلة الأجل ومعقدة من التغير الهيكلى والتنمية الاقتصادية.
(3) دراسات لم تدعم فرضية النمو القائم على الصادرات، مثال ذلك دراسة Dodaro (1993) ، التى سعت إلى اختبار العلاقة السببية بين كل من معدل النمو الحقيقى للصادرات ومعدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى، بالنسبة للدول الأقل نموا. وخلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادى والصادرات، مما لا يدعم فرضية الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادى وخاصة فى الدول الأقل نموا (الدول الأكثر فقرًا).

وبالنسبة للأدبيات التى تناولت العلاقة بين الصادرات المصنعة والنمو الاقتصادى، يأتى فى مقدمتها دراسة Balassa (1978) التى تناولت العلاقة بين نمو الصادرات الصناعية ونمو الناتج القومى (النمو الاقتصادى) بالتطبيق على إحدى عشرة دولة نامية. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى للصادرات الصناعية على النمو الاقتصادى، وأكدت هذه الدراسة على أهمية تبنى استراتيجية لتنمية الصادرات (بكر، 1994). وفى هذا السياق، توصلت دراسة kniivilä (2007) إلى أن التنمية الصناعية لعبت دورًا هامًا فى النمو الاقتصادى فى العديد من الدول (الصين، كوريا الجنوبية، تايوان، وإندونيسيا). فالتوسع فى الناتج ارتبط بزيادة الصادرات كما ارتبط بزيادة الانفتاح التجارى، الحرية الاقتصادية، وتحسين مناخ الاستثمار فى معظم هذه الدول. كما توصلت هذه الدراسة إلى أن ثمة مجموعة من العوامل الحاكمة لتحقيق التنمية الصناعية، فضلاً عن تأثير هذه العوامل على دور التصنيع، حال تحققه، على النمو الاقتصادى وتقليل الفقر. وتتمثل هذه العوامل فيما يلى: عوامل سياسية (بما فى ذلك دور قوى للدولة فى توفير البنية الأساسية، تنمية رأس المال البشرى، تشجيع ودعم الابتكار، ترقية التكنولوجيا، وتوفير بيئة تشريعية مناسبة)، عوامل اجتماعية، استقرار الاقتصاد الكلى، سيادة القانون، وجود مؤسسات تؤدى دورها بأعلى كفاءة ممكنة. علاوة على ذلك، أكدت الدراسة على أن الدول محل البحث نفذت سياسات صناعية منتقاة استهدفت من خلالها تغيير الهيكل القطاعى للإنتاج وتحويله نحو القطاعات التى تمتلك إمكانات سريعة لنمو الإنتاجية. كما توصلت دراسة Torayeh (2011) ، التى سعت إلى اختبار العلاقة السببية بين الصادرات المصنعة والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (1980-2008)، فتوصلت إلى أن ثمة علاقة طويلة الأجل وثنائية الاتجاه ليس فقط بين الصادرات المصنعة ككل، ولكن فى حالة صادرات المنسوجات، الكيماويات، المنتجات المعدنية المصنعة، ومنتجات الصناعات الغذائية. وبالنسبة للأجل القصير، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من صادرات بعض الصناعات إلى النمو الاقتصادى (مثال ذلك: الصناعات الكيماوية). وأوصت هذه الدراسة بتبنى سياسة تقوم على التوجه التصديرى وتحفيز صادرات السلع المصنعة لتحقيق نمو اقتصادى مستدام مع التركيز على بعض المنتجات المصنعة لتقود عملية تحفيز النمو. وفى السياق ذاته، توصلت دراسة Martin et al. (2020)، التى سعت إلى اختبار العلاقة بين صادرات قطاع الصناعة التحويلية وبين النمو الاقتصادى فى ماليزيا خلال الفترة (1980-2015)، توصلت إلى وجود تأثير موجب ومعنوى للناتج الصناعى والصادرات الصناعية على النمو الاقتصادى فى ماليزيا؛ فزيادة الناتج الصناعى تؤدى إلى زيادة الصادرات الصناعية ومن ثم زيادة النمو الاقتصادى.

وإذا كانت الصادرات المصنعة تلعب دورًا هامًا فى النمو الاقتصادى، فهى تلعب أيضًا دورًا كبيرًا فى تحقيق التنمية الاقتصادى والتحول الهيكلى. وفى هذا السياق، توصلت دراسة يسن (2011) التى تناولت دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى كل من مصر وماليزيا خلال الفترة (1980-2011)، فتوصلت إلى أنه بينما لم يؤد الاستثمار الأجنبى المباشر إلى زيادة الصادرات أو تقليل العجز فى ميزان المدفوعات أو تحقيق تحول فى هيكل الاقتصاد القومى فى مصر لصالح القطاعات المنتجة. نجد على الجانب الآخر، أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى ماليزيا الذى تم توجيهه إلى الصناعات الموجهة للتصدير (وبخاصة صناعات الإلكترونيات) أدى إلى حدوث تحول هيكلى بقيادة قطاع الصناعة التحويلية الموجه للتصدير.

وإذا كانت الدراسات السابقة، ركزت على أهمية تبنى استراتيجية للتصدير وتناولت العلاقة بين الصادرات أو الصادرات المصنعة من ناحية وبين النمو الاقتصادى أو التنمية الاقتصادية من ناحية أخرى. فإن هذه الدراسات، وبخاصة الدراسات التى تناولت الصادرات فى مصر، لم تقدم تحليلاً شاملاً لقضية تنمية الصادرات الصناعية بشكل عام أو فى مصر بشكل خاص، بتناول الواقع الحالى لها، معوقات تنميتها، وكذلك سبل تنميتها فى ضوء التجارب الدولية الرائدة، وهو ما يمثل ***الفجوة البحثية*** التى تسعى الدراسة إلى تغطيتها.

2/1 مشكلة البحث

إذا كانت مراجع الفكر التنموى تشير إلى أن تفعيل دور قطاع الصناعة التحويلية المفترض القيام به يتطلب زيادة نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى لتتراوح بين 25-30% فى مراحل الانتقال التنموى (راتب، 2013). إلا أن واقع هذا القطاع فى مصر يشير إلى أن نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2020، كمثال، بلغت 15.5% فقط، مقابل 27.5%، 25.5%، و23.4% لكل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا على الترتيب فى نفس العام [World Bank, World Development Indicators (WDI), 2024]. علاوة على ذلك، لا زالت قيمة الصادرات السلعية المصرية (غير البترولية) بعيدة عن المستوى المستهدف "100 مليار دولار"، كما أن نسبة الصادرات عالية التكنولوجيا/إجمالى الصادرات المصنعة فى مصر لا زالت متواضعة؛ فبلغت نحو 3% فقط فى عام 2021 مقابل 52%، 36%، و30% لكل من ماليزيا، كوريا الجنوبية والصين، على الترتيب فى نفس العام [World Bank, World Development Indicators (WDI), 2024].

وفى ضوء الإشكالية البحثية يتمثل السؤال الرئيس للبحث فى: كيف يمكن تعظيم الاستفادة من التجارب التنموية الرائدة فى مجال التصنيع للتصدير فى زيادة الصادرات المصنعة لمصر؟ وينبثق من هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية التى نبينها فيما يلى:

- ما هو الوضع الحالى للصادرات الصناعية فى مصر؟
- ما هى أهم ملامح البيئة المؤسسية والسياسات الحاكمة لكل من التنمية الصناعية والصادرات الصناعية فى مصر؟
- كيف نجحت التجارب الدولية الرائدة فى تحقيق التصنيع الموجه للتصدير الذى أسهم بشكل رئيس فيما تحقق بهذه الدول من إنجازات تنموية ملموسة؟
- وما هى السياسات المقترحة لتبنى ونجاح التصنيع الموجه للتصدير فى مصر؟

3/1 أهمية البحث

- **الأهمية العلمية**

بالنسبة للمستوى النظرى والتحليلى؛ ففى ظل ما تعانيه مصر كغيرها من الدول النامية وبخاصة فى ظل المستجدات العالمية الراهنة، تبرز أهمية تعزيز دور القطاع الصناعى فى عملية التنمية الاقتصادية، كما تبرز أهمية زيادة الصادرات الصناعية لتمثل نسبة لا بأس بها من إجمالى الصادرات السلعية غير البترولية المستهدف زيادتها إلى 100 مليار دولار. ومن ثم تبرز أهمية تناول ملامح السياسة الصناعية الحاكمة للقطاع الصناعى وصادراته، وكذلك أهم الأطر المؤسسية والتشريعية والإجرائية ذات الصلة. فضلاً عن تناول أهم نقاط الضعف فى النواحى سالفة الذكر.

- **الأهمية التطبيقية**

وتتمثل فى مسح التجارب التنموية الرائدة فى مجال التصنيع للتصدير، واستقاء الدروس التى تخدم صُنع السياسة الاقتصادية فى حالة التوجه نحو تبنى نهج التصنيع للتصدير فى مصر.

4/1 أهداف البحث

فى ضوء إشكالية الدراسة وتساؤلها الرئيس، يتمثل الهدف الرئيس للدراسة فى: مسح تجارب تنموية رائدة فى مجال التصنيع للتصدير واستخلاص الدروس التى يمكن تقديمها فى صورة مجموعة من التوصيات التى يمكن لصانع القرار أن يستعين بها فى رسم السياسات التى تستهدف تبنى ونجاح التصنيع للتصدير فى مصر، وتعزيز دوره فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم يمكن القول إن الدراسة الحالية تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التى نبينها فيما يلى:

- تحليل الموقف الحالى للصادرات المصنعة المصرية.
- بيان الجوانب الإصلاحية ونقاط الضعف المتعلقة بالإطار المؤسسى وإطار السياسات الحاكم للتنمية الصناعية والصادرات الصناعية فى مصر.
- بيان أهم معوقات تنمية الصادرات الصناعية المصرية.
- بيان أهم ملامح التجارب الدولية الرائدة الناجحة فى مجال التصنيع للتصدير.
- تقديم مجموعة من التوصيات التى تدعم صانع القرار فى تبنى سياسات مناسبة تستهدف زيادة الصادرات المصنعة فى إطار استراتيجية للتصنيع من أجل التصدير.

5/1 التصميم المنهجى للبحث

تعتمد الدراسة على استخدام المنهج الاستقرائى، وفى هذا السياق تستخدم الدراسة المنهج الوصفى التحليلى (Qualitative Approach) فى تحليل وتقييم الموقف الحالى للصادرات الصناعية المصرية كانعكاس للإطار الحاكم لكل من التنمية الصناعية والصادرات الصناعية فى مصر، وبيان عوامل نجاح التجارب الدولية الرائدة (الصين، كوريا الجنوبية-ماليزيا) فى تحقيق طفرات تنموية بانتهاج التصنيع للتصدير.

6/1 حدود البحث

تركز الدراسة بشكل رئيس على تقديم إطار شامل لتنمية الصادرات الصناعية فى مصر، يتضمن هذا الإطار ما يلى:

- تحليل الموقف الحالى للصادرات الصناعية المصرية [تطور قيمة هذه الصادرات خلال الفترة (2012-2021)؛ فتبدأ هذه الفترة عقب ثورة يناير 2011 وتنتهى بعام 2021 الذى أعقب انتهاء آخر استراتيجية مصرية لتنمية الصناعة والتجارة (2016-2020)، علاوة على تحليل وتقييم الإطار المؤسسى الحاكم لكل من التنمية الصناعية والصادرات الصناعية فى مصر].
- فضلاً عن مسح أهم ملامح التجارب الدولية الرائدة (الصين، كوريا الجنوبية-ماليزيا)[1]، وبيان أهمية انتهاجها للتصنيع للتصدير فى تحقيق إنجازات مؤثرة على المستوى التنموى.

[1] إذا كان من المعلوم عدم وجود نموذج تنموى يمكن تطبيقه على كافة الدول دون تطويعه بما يتسق وموارد وحاجات كل دولة. فقد شهد الاقتصاد العالمى وجود نماذج تنموية يمكن الاحتذاء بها. ومن أمثلة هذه النماذج كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين. فهذه الدول الثلاث، على الترتيب، تمثل الأجيال الثلاثة للنمور الأسيوية، كما اتسمت هذه الدول بتحقيق معدلات نمومرتفعة لأكثر من عقدين من الزمن، وتحقيق طفرات تنموية فى ظل انتهاجها للتصنيع للتصدير، وقد صوحب ذلك بانخفاض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتراجع معدلات البطالة. وتمثل الأسباب سالفة الذكر دافعًا وجيهًا للاستفادة من التجارب التنموية لهذه الدول الثلاث وبخاصة فى مجال التنمية الصناعية والتصنيع للتصدير.

2- الموقف الحالى للصادرات الصناعية المصرية

1/2 مؤشرات التجارة الخارجية للسلع المصنعة

بالاستعانة بيانات الشكل التالى رقم **(1)**، يمكن بيان مؤشرات التجارة الخارجية للسلع المصنعة، وذلك على النحو التالى:[1]

- **تطور قيمة صادرات السلع المصنعة:** ارتفعت قيمة صادرات السلع المصنعة لتسجل أعلى قيمة لها عبر إجمالى الفترة (2012-2021) فى عام 2021 بنحو 23 مليار دولار مقابل نحو 16 مليار دولار فى عام 2012، وبنسبة زيادة بلغت نحو 43.8%. وتأخذ قيمة الصادرات من السلع المصنعة اتجاهًا عامًا صاعدًا خلال الفترة (2012-2021) وتدور حول متوسط يبلغ نحو 17 مليار دولار.
- **تطور قيمة واردات السلع المصنعة:** ارتفعت قيمة واردات السلع المصنعة من نحو 41 مليار دولار فى عام 2012 لتصل إلى 59 مليار دولار فى عام 2021، وبنسبة زيادة بلغت نحو 43.9%. وتأخذ قيمة الواردات من السلع المصنعة اتجاهًا عامًا صاعدًا، خلال الفترة (2012-2021) وتدور حول متوسط يبلغ نحو 47 مليار دولار.
- **تطور عجز الميزان التجارى للسلع المصنعة:** سجل عجز الميزان التجارى للسلع المصنعة نحو 36 مليار دولار فى عام 2021، كأعلى عجزمسجل عبر الفترة محل البحث، مقابل نحو 25 مليار دولار فى عام 2012، وبزيادة بلغت نسبتها نحو 44%. وبالنسبة لإجمالى الفترة (2012-2021)، سجل عجز الميزان التجارى للسلع المصنعة، فى المتوسط، نحو 30 مليار دولار.
- **معدل تغطية الصادرات من السلع المصنعة للواردات من السلع المصنعة:** ارتفع هذا المعدل بنحو 0.2 نقطة مئوية فقط بين عامى 2012 و2021 مسجلاً نحو 39.5% فى العام الأخير، وهو ثانى أعلى معدل عبر إجمالى الفترة (2012-2021). ويأخذ هذا المعدل اتجاهًا عامًا صاعدًا خلال الفترة (2012-2021)، ويدور حول متوسط يبلغ نحو 35.5%.

الشكل رقم (1): مؤشرات التجارة الخارجية للسلع المصنعة- القيم بالمليار دولار

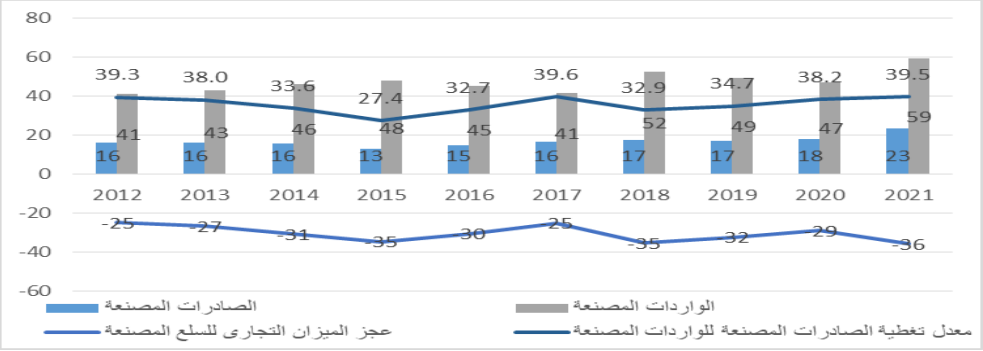

المصدر: Trade Map Statistics (2024). وعجز الميزان التجارى ومعدل تغطية الصادرات للواردات حُسبا فى ضوء بيانات المصدر المستخدم.

- **معدل نمو الصادرات المصنعة:** توضح بيانات الشكل التالى رقم **(2)** الذى يبين معدل نمو الصادرات المصنعة المصرية خلال الفترة (2012-2021)، أن الصادرات المصنعة المصرية، حققت أعلى معدل نمو لها عبر إجمالى الفترة المذكورة، فى العام الأخير بنحو 30.6%. وبأخذ إجمالى الفترة فى الحسبان، نجد أن معدل نمو الصادرات المصنعة فى مصر يأخذ اتجاهًا عامًا صاعدًا ويدور حول متوسط يبلغ نحو 3.7%.

[1] النسب والمتوسطات حُسبت فى ضوء بيانات الشكل رقم (1).

الشكل رقم (2): المعدل السنوى لنمو الصادرات المصنعة - %

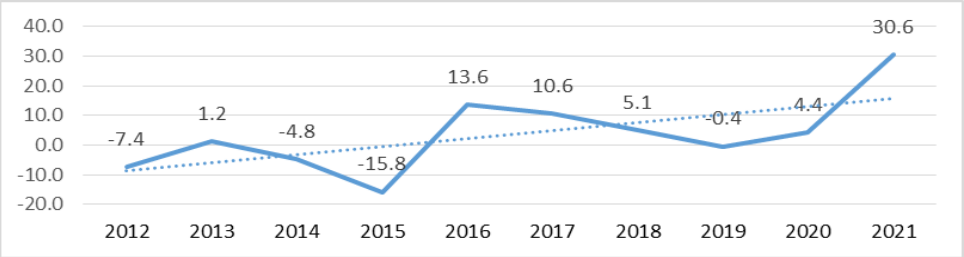

المصدر: حُسب فى ضوء بيانات المصدر Trade Map Statistics (2024).

2/2 أهم السلع الصناعية المُصدّرة

- تشير بيانات الجدول رقم **(1)** بالملحق الإحصائى، إلى أن أعلى **20 سلعة تصديرية** مصرية مصنعة استحوذت معًا على نحو 83.1%[1] من إجمالى قيمة الصادرات المصنعة المصرية فى عام 2021. علاوة على ذلك، وفى ضوء بيانات الشكل التالى رقم **(3)**، الذى يوضح نسبة أهم 20 سلعة تصديرية مصنعة فى إجمالى الصادرات المصنعة المصرية فى عام 2021، نجد أن أعلى 6 سلع مصنعة تصديرية فقط استحوذت على ما يقرب من نصف إجمالى قيمة الصادرات المصنعة فى نفس العام (49.98%)[2]، يأتى فى مقدمة هذه المجموعة من السلع التصديرية البلاستيك والمواد المصنوعة منه بنحو 11.92%، يليه صادرات الآلات والأجهزة الكهربية، الأسمدة، الحديد والصلب، مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه (قطاع الملابس الجاهزة)، واللؤلؤ الطبيعى والأحجار الكريمة، بنسب بلغت على الترتيب نحو 10.26%، 9.52%، 7.63%، 5.69%، و4.97% فى نفس العام. ويعنى ذلك ارتفاع درجة التركز فى صادرات السلع المصنعة المصرية فضلاً عن اعتماد هذه الصادرات بشكل رئيس على قاعدة الموارد الطبيعية.
- كما تشير بيانات الجدول رقم **(1)** بالملحق الإحصائى إلى تواضع النصيب النسبى للصادرات المصرية من مجموعة السلع سالفة الذكر من إجمالى الصادرات العالمية المصنعة لنفس المجموعة من السلع، فى عام 2021. ويستثنى من ذلك، صادرات الأسمدة، السجاد وأغطيتها، الملح والأحجار والأسمنت، والصحف والكتب بنسب بلغت على الترتيب نحو 2.62%، 2.55%، 1.57%، و1.26%.

الشكل (3): أهم 20 سلعة مصنعة تصديرية لعام 2021 – (% من إجمالى الصادرات المصنعة)

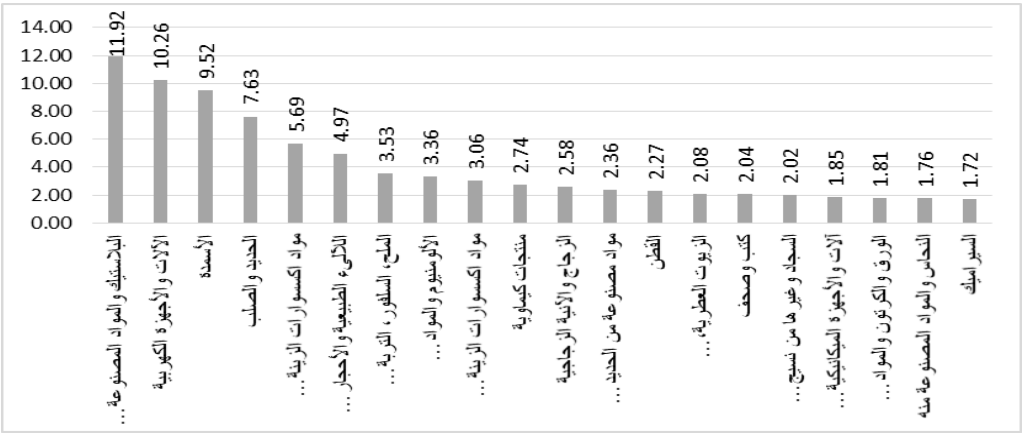

المصدر: الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائى.

[1] حُسبت فى ضوء بيانات الشكل رقم (1) وبيانات الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائى.
[2] حُسبت فى ضوء بيانات الجدول رقم (1) بالملحق الإحصائى.

3/2 أهم الأسواق التصديرية لأهم السلع المُصنّعة

بمراجعة بيانات الشكل التالى رقم **(4)** الذى يوضح النصيب النسبى لأهم 5 أسواق تصديرية لأهم 20 سلعة مصنعة فى عام 2021، يمكن تقديم مجموعة من الملاحظات التى نبينها فيما يلى:[1]

- يتسم توزيع الصادرات المصنعة من أهم 20 سلعة تصديرية فى عام 2021 بالتركز فى عدد محدود من الدول؛ حيث استحوذ نحو 5 وجهات تصديرية على ما يتراوح بين 34.7% من إجمالى الصادرات لأهم سلع تصديرية مصنعة، كحد أدنى، كما فى حالة المواد المصنوعة من الحديد والصلب، وبين حد أقصى بلغ نحو 99.5% من إجمالى الصادرات لأهم سلع تصديرية مصنعة، كما فى حالة صادرات اللآلىء الطبيعية والأحجار الكريمة.
- جاءت الأسواق العربية (السعودية، ليبيا، و البحرين) فى المركز الأول كأكبر وجهة تصديرية بالنسبة لنحو 7 سلع مصنعة. و تتراوح هذه النسبة بين حد أدنى (10.8) فى حالة صادرات الملح والسلفور والأسمنت، وحد أقصى (81%) فى حالة الكتب والصحف.
- بينما جاءت الأسواق الأوروبية و أسواق أمريكا الشمالية فى المركز الثانى، كأكبر وجهة تصديرية، بالنسبة لنحو 5 سلع تصديرية لكل منها. فبالنسبة للأسواق الأوروبية، تتراوح هذه النسبة بين حدين أدنى (17.1%) فى حالة صادرات كل من البلاستيك و الآلات والأجهزة الكهربية، وحد أقصى (44.6%) فى حالة صادرات الألومنيوم والمواد المصنوعة منه. وبالنسبة لأسواق أمريكا الشمالية، فتتراوح نسبة استحواذها بين حد أدنى بلغ نحو 15%، فى حالة الزجاج والآنية الزجاجية، وبين حد أقصى بلغ نحو 66.1% فى حالة مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه.
- وتأتى الدول الآسيوية، غير العربية، فى المركز الثالث، كأكبر وجهة تصديرية، لنحو سلعتان مصنعتان، وتتراوح نسبة استحواذ هذه الدول بين 11.7%، كحد أدنى، فى حالة صادرات آلات وأجهزة ميكانيكية، وبين 27.3%، كحد أقصى فى حالة صادرات القطن.
- جاءت أسواق أمريكا اللاتينية، فى المركز الرابع، كأكبر وجهة تصديرية لسلعة مصنعة واحدة هى الأسمدة و بنسبة استحواذ بلغت 14.9%.
- أما بالنسبة للدول الافريقية، غير العربية، فلم تكن وجهة تصديرية لأية سلعة مصنعة مصرية، من بين مجموعة السلع سالفة الذكر. (لمزيد من التفصيل حول أسباب تواضع الصادرات المصرية إلى افريقيا، يمكن الرجوع إلى: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021).
- وبناء على ما سبق، يمكن القول إن العدد الأكبر من أهم 20 سلعة تصديرية مصنعة مصرية فى عام 2021 تركز، بشكل رئيس، فى الأسواق العربية، الأسواق الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية، فضلاً عن ضعف تمثيل افريقيا فى أهم الأسواق التصديرية للصادرات المصنعة المصرية. ويدعم التحليل السابق، الرأى القائل بعدم تحقيق مصر الحد الأدنى من المكاسب المرجوة من الاتفاقات التجارية (الثنائية/متعددة الأطراف/القارية) التى تربطها بمحيطها الافريقى.

الشكل (4): أهم 5 أسواق تصديرية لأهم 20 سلعة مصنعة مصرية فى عام 2021

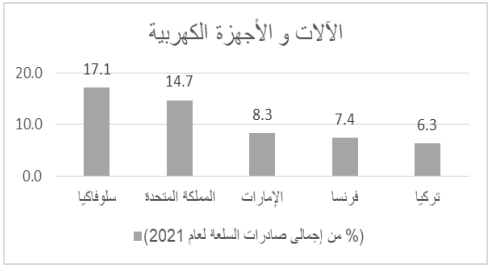

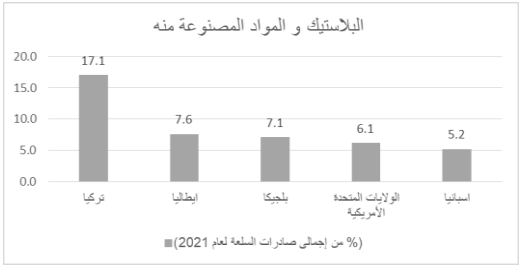

[1] النسب الواردة بهذا الجزء من التحليل، حُسبت بمعرفة الباحث.

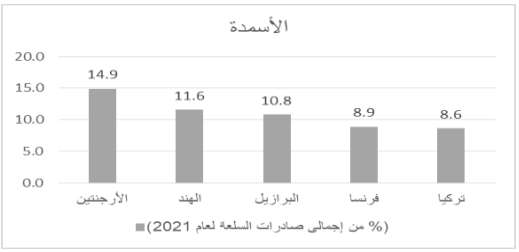
الأسمدة
20.0
15.0
10.0
5.0
0.0
14.9
11.6
10.8
8.9
8.6
الأرجنتين
الهند
البرازيل
فرنسا
تركيا
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

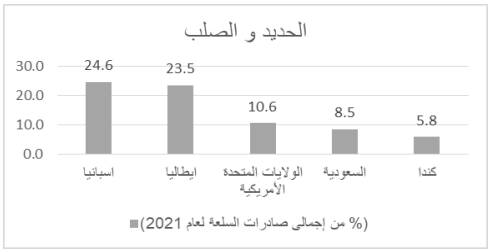
الحديد و الصلب
30.0
20.0
10.0
0.0
24.6
23.5
10.6
8.5
5.8
اسبانيا
ايطاليا
الولايات المتحدة الأمريكية
السعودية
كندا
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

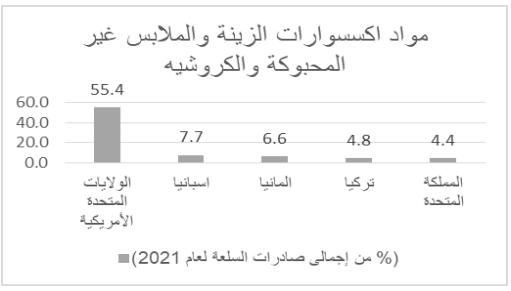
مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه
60.0
40.0
20.0
0.0
55.4
7.7
6.6
4.8
4.4
الولايات المتحدة الأمريكية
اسبانيا
المانيا
تركيا
المملكة المتحدة
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

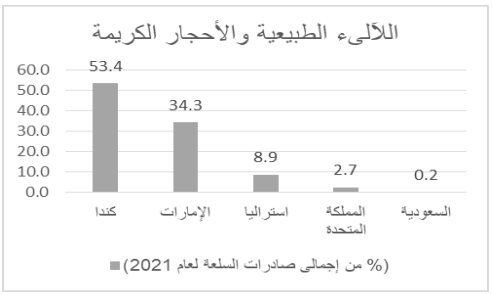
اللآلىء الطبيعية والأحجار الكريمة
60.0
50.0
40.0
30.0
20.0
10.0
0.0
53.4
34.3
8.9
2.7
0.2
كندا
الإمارات
استراليا
المملكة المتحدة
السعودية
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

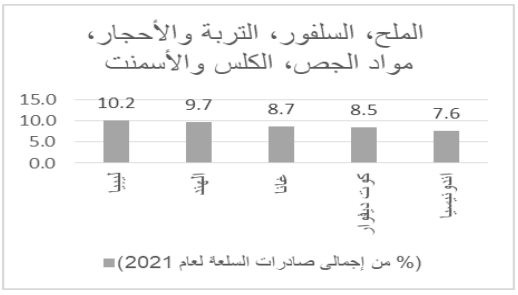
الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت
15.0
10.0
5.0
0.0
10.2
9.7
8.7
8.5
7.6
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

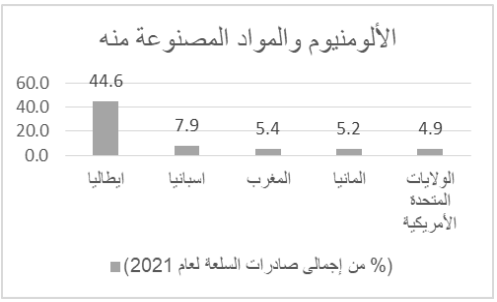
الألومنيوم والمواد المصنوعة منه
60.0
40.0
20.0
0.0
44.6
7.9
5.4
5.2
4.9
ايطاليا
اسبانيا
المغرب
المانيا
الولايات المتحدة الأمريكية
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

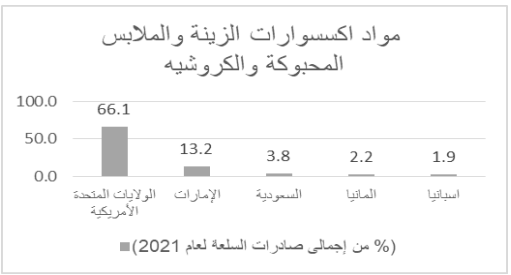
مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه
100.0
50.0
0.0
66.1
13.2
3.8
2.2
1.9
الولايات المتحدة الأمريكية
الإمارات
السعودية
المانيا
اسبانيا
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

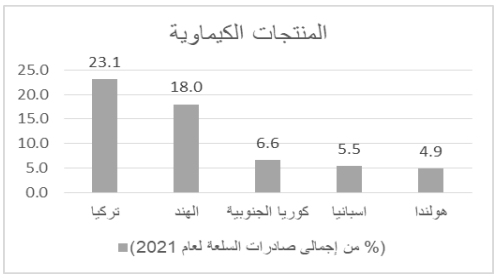
المنتجات الكيماوية
25.0
20.0
15.0
10.0
5.0
0.0
23.1
18.0
6.6
5.5
4.9
تركيا
الهند
كوريا الجنوبية
اسبانيا
هولندا
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

الزجاج والآنية الزجاجية
20.0
0.0
15.0
12.8
5.0
4.0
4.0
الولايات المتحدة الأمريكية
تركيا
السودان
المغرب
ليبيا
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

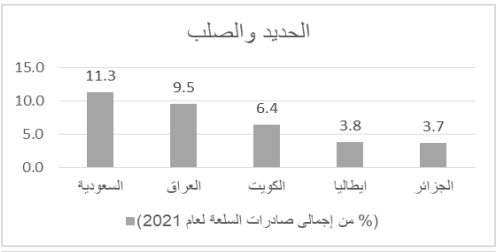
الحديد والصلب
15.0
10.0
5.0
0.0
11.3
9.5
6.4
3.8
3.7
السعودية
العراق
الكويت
ايطاليا
الجزائر
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

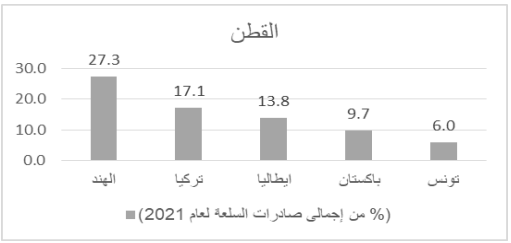
القطن
30.0
20.0
10.0
0.0
27.3
17.1
13.8
9.7
6.0
الهند
تركيا
ايطاليا
باكستان
تونس
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

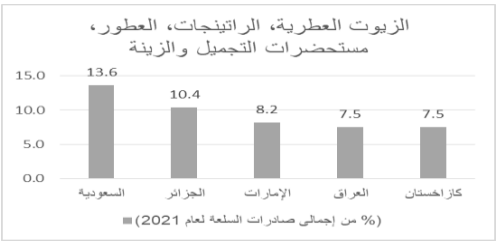
الزيوت العطرية، الراتينجات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة
15.0
10.0
5.0
0.0
13.6
10.4
8.2
7.5
7.5
السعودية
الجزائر
الإمارات
العراق
كازاخستان
(% من إجمالى صادرات السلعة لعام 2021)

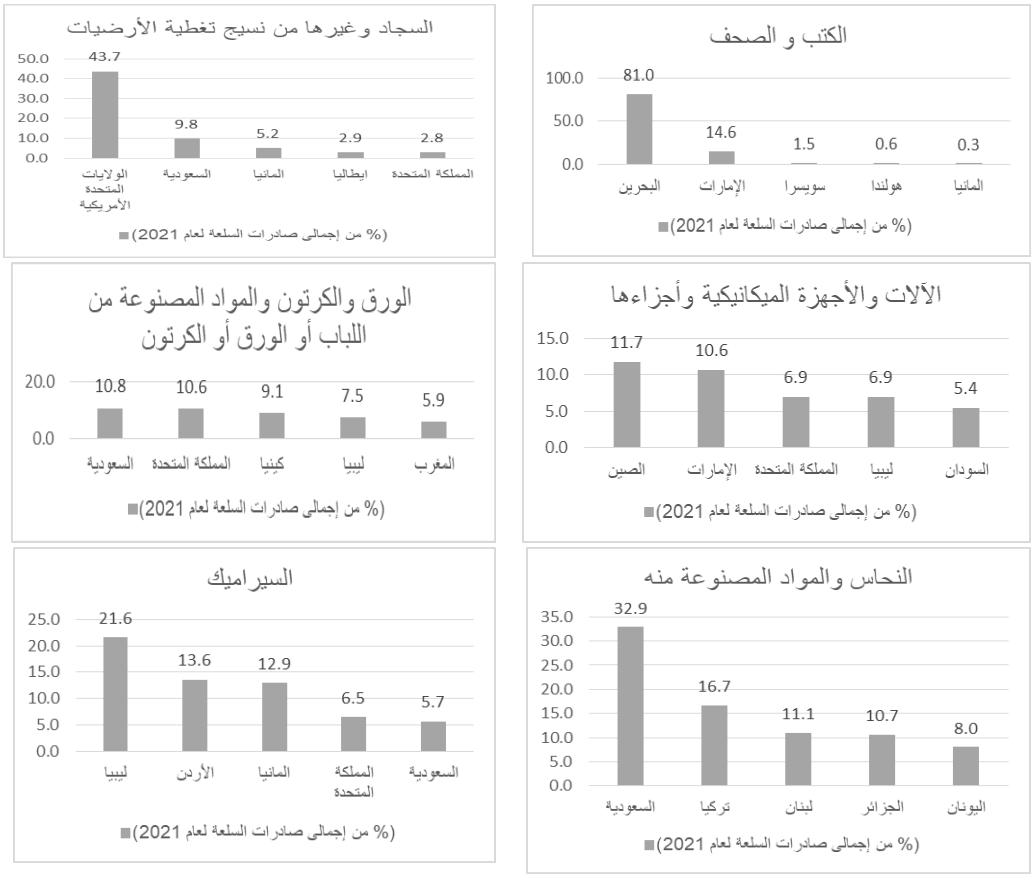

المصدر: النسب حُسبت فى ضوء بيانات المصدر Trade Map Statistics (2024).

4/2 السلع المصنعة التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية ظاهرة

تشير إحصاءات التجارة إلى أنه فى عام 2021، تمتع نحو 41 سلعة تصديرية بميزة نسبية ظاهرة *Revealed Comparative Advantage (RCA)*، هذه السلع يمكن توزيعها على النحو التالى[1]:

- 15 سلعة تصديرية غير صناعية، موزعة على النحو التالى: 6 سلع زراعية (تشمل الفصول: 4، 5، 7، 8، 11، و12)، 8 سلع زراعية مصنعة (تشمل الفصول: 15، 17، 18، 19، 20، 21، 23، و24)، سلعة واحدة تمثل صادرات المواد البترولية و منتجاتها (الفصل 27).
- 26 سلعة تصديرية مصنعة، موضحة تفصيلاً بالجدول رقم **(2)** بالملحق الإحصائى، الذى يضم كافة السلع المصنعة التى تمتعت فيها مصر بميزة نسبية ظاهرة فى عام 2021. و توضح بيانات الجدول أن مصر لديها العديد من القطاعات الصناعية، (مثال ذلك: الصناعات النسجية، الصناعات الكيماوية، الصناعات المعدنية، صناعة الملابس الجاهزة، صناعة الجلود)، التى تتمتع صادراتها بميزة نسبية ظاهرة، والتى يمكن الاعتماد عليها كقطاعات رائدة تصديريًا، عند انتهاج سياسات تستهدف قطاعات بعينها للتصنيع للتصدير.
- إلا أنه بمقارنة قائمة أعلى 20 سلعة تصديرية مصنعة، بحسب قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة فى عام 2020، الموضحة فى الجدول رقم **(2)** بالملحق الإحصائى، بقائمة أعلى 20 سلعة تصديرية مصنعة، وفقًا للأهمية النسبية فى إجمالى الصادرات المصنعة فى نفس العام والموضحة بالجدول رقم **(1)** بالملحق الإحصائى، نجد أنه لم تضم القائمة الأولى سوى 11 سلعة فقط من العشرين سلعة

[1] حُسبت فى ضوء بيانات المصدر: Trade Map Statistics (2024).

المدرجة بالقائمة الثانية. الأمر الذى يشير إلى وجود سلع تحقق أداءً تصديريًا جيدًا نسبيًا، رغم عدم تحقيقها لميزة نسبية ظاهرة على ذات القدر من الأهمية النسبية، مما يتطلب مراجعة قائمة السلع التصديرية المصنعة الهامة و تشجيع تلك السلع ذات الميزة النسبية الظاهرة.

5/2 الأهمية النسبية للصادرات المصنعة المصرية

- **الأهمية النسبية فى إجمالى الصادرات المصنعة عالميًا**

توضح بيانات الشكل التالى رقم **(5)**، الذى يبين تطور نسبة الصادرات المصنعة المصرية فى الإجمالى العالمى خلال الفترة (2012-2021)، أنه بالرغم من تسجيل الصادرات المصنعة المصرية أعلى نسبة لها فى الإجمالى العالمى، عبر إجمالى الفترة، فى عام 2021 مسجلة نحو 0.135 نقطة مئوية، إلا أن ذلك اقترن بزيادة حصتها فى إجمالى الصادرات المصنعة عالميًا بنحو 0.013 نقطة مئوية فقط بين بداية ونهاية الفترة. ويتضح تواضع هذه الزيادة إذا علمنا أن قيمة الصادرات المصنعة على المستوى العالمى زادت بنحو 30.4% بين عامى المقارنة.[1]

الشكل (5): تطور نسبة الصادرات المصنعة المصرية إلى إجمالى الصادرات المصنعة عالميًا خلال الفترة (2012-2021) - %

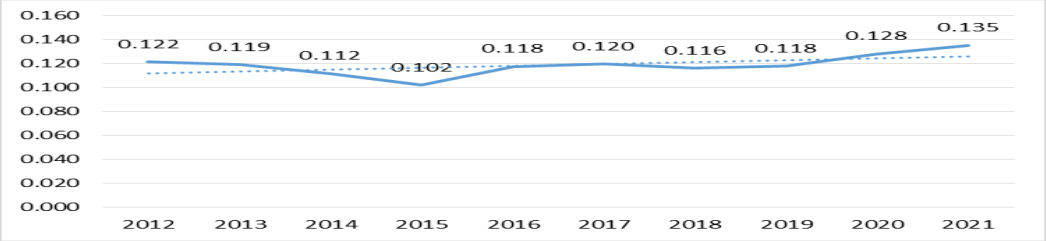

المصدر: حُسب بمعرفة الباحث فى ضوء بيانات المصدر: Trade Map Statistics (2024)

- **الأهمية النسبية فى إجمالى الصادرات السلعية المصرية**

- على الرغم من تحقيق إجمالى الصادرات السلعية المصرية مستوى غير مسبوق فى عام 2021 ؛ ببلوغها نحو 43.6 مليار دولار وهو ما يمثل نحو 1.48 مرة قدر القيمة المناظرة لها لعام 2012 التى بلغت نحو 29.4 مليار دولار (Trade Map Statistics, 2024). إلا أنه، بمطالعة بيانات الشكل التالى رقم **(6)** الذى يوضح تطور نسبة الصادرات المصنعة المصرية إلى إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (2012-2021)، يتضح أن نمو الصادرات السلعية المصرية بين عامى المقارنة اقترن بتراجع الأهمية النسبية للصادرات المصنعة فى إجمالى الصادرات السلعية بنحو 1.1 نقطة مئوية مسجلة نحو 53.6% فى العام الأخير. على الجانب الآخر، ارتفعت الأهمية النسبية لصادرات المواد البترولية فى إجمالى الصادرات السلعية 1.5 نقطة مئوية بين عامى المقارنة مسجلة ما يقترب من نحو ثلث الصادرات السلعية (31.7%) فى العام الأخير (Trade Map Statistics, 2024).[2]

[1] حُسبت بمعرفة الباحث فى ضوء بيانات المصدر: Trade. Map Statistics (2024)
[2] النسب حُسبت بمعرفة الباحث فى ضوء بيانات المصدر: Trade. Map Statistics (2024)

الشكل (6): تطور نسبة الصادرات المصنعة المصرية إلى إجمالى الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (2012-2021) - %

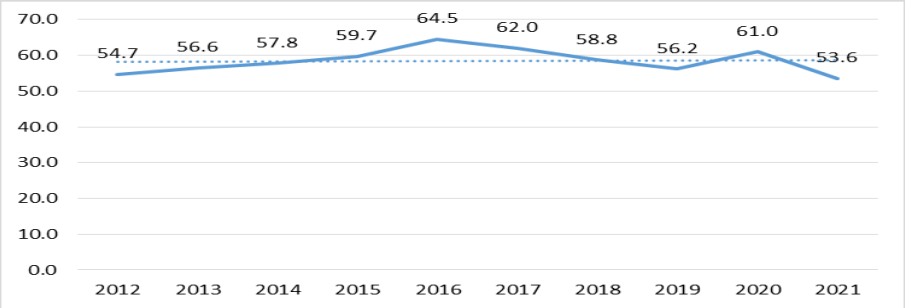

المصدر: حُسب بمعرفة الباحث فى ضوء بيانات المصدر: Trade Map Statistics (2024)

- ومن ثم يمكن القول إن نمو إجمالى الصادرات السلعية المصرية، خلال فترة البحث، صوحب بتراجع الأهمية النسبية لصادرات السلع المصنعة فى إجمالى الصادرات السلعية فى مقابل زيادة الأهمية النسبية لصادرات المواد البترولية فى إجمالى هذه الصادرات.

وفى ضوء ما سبق من تحليل للموقف الحالى للصادرات المصنعة المصرية نجد أنه على الرغم من زيادة الصادرات المصنعة بين عامى 2012 و2021، إلا أن ذلك اقترن بزيادة نصيبها النسبى من الإجمالى العالمى الذى ارتفع بنحو 30.4% خلال نفس الفترة، زيادة لا تتناسب مع قدرات وإمكانات القطاع الصناعى المصرى. فضلاً عن اعتماد هذه الصادرات بشكل رئيس على قاعدة الموارد.[1] كما تراجعت الأهمية النسبية لهذه الصادرات المصنعة فى إجمالى صادرات مصر السلعية، مقابل زيادة الأهمية النسبية لصادرات المواد البترولية، خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق بالوجهات التصديرية لأهم السلع المصنعة المصرية، فتتمثل بشكل رئيس فى الأسواق العربية و الأوروبية وأسواق أمريكا الشمالية. علاوة على ذلك، لم تحقق مصر الاستفادة المرجوة من السوق الافريقية مما يستلزم مراجعة الاتفاقات التجارية التى تربطها بمحيطها الافريقى وبحث سبل تعظيم الاستفادة منها.

ومن ثم يمكن القول إنه على الرغم من الأهمية القصوى لزيادة الصادرات المصرية عمومًا، لتحقق مستهدفاتها عند 100 مليار دولار، إلا أن القطاع التصديرى في مصر، وبخاصة الصناعي، ما زال دون المستوى المطلوب. الأمر الذي يحتم ضرورة البحث في معوقات النشاط التصديرى وبخاصة الصناعي للوقوف على ماهية الأسباب التي آلت بالقطاع التصديرى إلى الوضع الراهن. ثم تقديم مجموعة من المقترحات للنهوض بصادراته في ضوء مجموعة من التجارب الدولية الرائدة (تجارب الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا).

3- تحليل وتقييم الأطر الحاكمة للقطاع الصناعى وصادراته

يتناول هذا الجزء من الدراسة عرضًا لأهم ملامح السياسة الصناعية الحاكمة للقطاع الصناعى وصادراته، وكذلك أهم الأطر المؤسسية والتشريعية والإجرائية ذات الصلة وما يرتبط بها من نقاط إيجابية أو نقاط ضعف. ثم يتناول هذا الجزء أهم معوقات تنمية الصادرات الصناعية، وذلك على النحوالتالى:

1/3عدم نجاح السياسة الصناعية فى زيادة الصادرات المصنعة بشكل ملموس:

انتهجت مصر سياسة الإحلال محل الواردات، كغيرها من الدول النامية، التى انتهجت هذه السياسة على مدى ثلاثة عقود (الخمسينيات-السبعينيات)، وبالرغم من ذلك لا زال الاقتصاد المصرى متأثرًا بتطبيق هذه السياسة؛ فيصدّر ما يفيض عن الإنتاج المحلى على الرغم من تبنى سياسة تشجيع الصادرات. وتجدر الإشارة إلى أن ثمة مجموعة من الآثار السلبية لسياسة الإحلال محل الواردات نبينها فيما يلى (راتب، 2013):

[1] ويدلل على ذلك بنسبة صادرات مصر عالية التكنولوجيا (من إجمالى صادراتها المصنعة) التى بلغت نحو2.6% فقط فى عام 2021 مقارنة بنحو 51.7% لماليزيا، 36.1% لكوريا الجنوبية، 30.4% للصين، و19.5% كمتوسط للدول فى نفس شريحة الدخل *Lower middle income* فى نفس العام (World Bank, WDI, 2024).

- تقترن هذه السياسة باستمرار حاجة كثير من الصادرات الصناعية التي تتم فى إطارها إلى الدعم المتواصل حتى تقوى على المنافسة في الأسواق الخارجية. كما تحد من قدرة صناعات الإحلال محل الواردات على التحول إلى التصدير كنتيجة للحماية الجمركية الدائمة لصالحها مما أدى إلى انخفاض كفاءتها الإنتاجية، وإذا أضفنا ارتفاع تكلفة منتجات تلك الصناعات، تضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية.
- أدى تطبيق هذه السياسة إلى وجود طاقات عاطلة لا بأس بها فى كثير من الصناعات وبخاصة تلك الصناعات التى لا يوجد طلب محلى كافى على منتجاتها، مما رتب حرمان الصناعة المصرية من مزايا اقتصاديات الحجم مع إهمال الفنون الحديثة للإنتاج.

وفى إطار سعى مصر لتجنب الآثار السلبية سالفة الذكر لسياسة الإحلال محل الواردات، انتهجت مصر سياسة تشجيع التصدير. إلا أن ثمة مجموعة من الصعوبات التي حالت دون نجاح هذه السياسة في تحقيق مستهدفاتها، هذه الصعوبات يمكن بيانها فيما يلي (راتب، 2013):

- عدم وجود خطة وطنية واضحة تحدد التركيبة الصناعية المثلى لمصر، تقوم على تحديد قطاعات التصدير الرائدة، بما يتلاءم مع كل من الإمكانيات التصنيعية لمصر والمتغيرات العالمية وحركة التجارة، وكذلك المنتجات التصديرية المطلوب التركيز عليها.
- عدم بناء قواعد للتصدير الصناعي، يتم إنشائها فى ضوء القواعد التصديرية فى الدول الرائدة صناعيًا، تقوم على تحديد المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة نسبية حالية، وتلك المنتجات التي تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية محتملة، وما الذي تنتجه وتصدره مصر في الأجلين القصير والمتوسط، وما الذي تنتجه وتصدره في الأجل الطويل.
- استمرار عدم التفرقة بين الإنتاج للتصدير وبين الإنتاج الفائض حتى الآن.
- عدم توافر المهارات والقدرات التنظيمية اللازمة للوصول بكفاءة صناعات التصدير وجودة منتجاتها إلى الأسواق العالمية.
- وبناء على ما سبق يلاحظ أنه من الناحية العملية لم تطبق سياسة الإنتاج للتصدير إلا على بعض المنتجات الصناعية التي لا تتمتع مصر فيها بميزة نسبية كبيرة تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية، كما شهدت المشروعات الاستثمارية الصناعية انخفاضًا ملموسًا وبخاصة في القطاعات التي تنتج للتصدير، مما يؤكد على أن سياسة التصنيع للتصدير لم تكن فيما يبدو إلا شعارًا أكثر منه تطبيقًا في الواقع العملي.

وفى سياق متصل، تشير دراسة (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية،2021) إلى أن مصر بالرغم من قيامها بوضع العديد من استراتيجيات التنمية الصناعية منذ ستينيات القرن الماضى بهدف تحقيق التصنيع عبر إحداث تحول هيكلى لصالح قطاع الصناعة التحويلية، إلا أن الغالبية العظمى من تلك الاستراتيجيات اتسم بما يلى: (1) لم توضع على أسس سليمة. (2) اتسم أغلبها بالعمومية الشديدة، وتنفيذ مجموعة من الإجراءات المتفرقة. (3) عدم الاستمرار فى تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية حتى تحقق أهدافها، ليتم البدء من نقطة الصفر مع تغير الوزير المختص. وكنتيجة لذلك، لم تستطع مصر إحداث طفرة حقيقية فى التنمية الصناعية بالانتقال إلى المراحل الأعلى فى التصنيع، ليستقر النصيب النسبى لقطاع الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى عند 15-17% منذ ثمانينيات القرن العشرين، مع ثبات هيكلها ليتركز فى الصناعات الاستهلاكية والوسيطة. وإجمالاً، يشير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية إلى أن استراتيجية التنمية الصناعية الحالية فى مصر تفتقر إلى البوصلة؛ فما ينفذ على أرض الواقع لا يؤدى إلى الوصول إلى الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة والمحددة فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030). علاوة على ذلك، لا زالت الأسباب الرئيسية الجذرية التى تعانى منها الصناعة مستمرة. وفيما يتعلق بالقطاعات المختارة لتقود التنمية الصناعية فمعايير اختيارها ضعيفة تتسم بأحادية الاتجاه والتداخل، كما لا ينعكس التحديد القطاعى سالف الذكر على المحاور الأخرى للاستراتيجية، كنتيجة مباشرة للغياب التام لاستراتيجيات التنمية القطاعية التى تقوم على دراسات تفصيلية تتطرق إلى السياسات المطلوبة فى المحاور الأخرى لكل من استراتيجية التنمية الصناعية وبرنامج الحكومة بصفة عامة.

2/3 الإطار المؤسسى والتشريعى والإجرائى الحاكم للتنمية الصناعية والصادرات الصناعية

1/2/3 الجوانب الإيجابية

- **فى مجال التنمية الصناعية:**

- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 947 لسنة 2017، **بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر**، بحيث يضم تحت مظلته كل من الصندوق الاجتماعى للتنمية بشكل كامل، كل من مجلس التدريب الصناعى، مركز تحديث الصناعة، ومجلس مراكز التكنولوجيا والابتكار بشكل جزئى. ومن ثم أصبح الجهاز هو الهيئة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال وذلك بطريق مباشر أو من خلال تنسيق جهود الجهات والجمعيات الأهلية والمبادرات العاملة فى المجال. وفى هذا الخصوص، يختص الجهاز بوضع برنامج وطنى لتنمية هذه المشروعات، تهيئة المناخ لملائم لتشجيعها، وضع نظام الحوافز لهذه المشروعات، تقديم التمويل اللازم لبدء النشاط أو زيادة رأس المال، المساهمة فى إجراء الدراسات السوقية ودراسات الجدوى وإتاحتها للمشروعات، تشجيع المشروعات على تصدير منتجاتها إلى الخارج من خلال توفير الفرص والحوافز التمويلية لمشاركتها فى عرض منتجاتها بالمعارض الخارجية (الجريدة الرسمية، 2017).
- قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 1128 بتاريخ 2017/5/16 بشأن **تنظيم دور الهيئة العامة للتنمية الصناعية**، ومنحها الحق فى تأسيس شركة التنمية الصناعية لتعظيم مساهمتها فى المشروعات الصناعية الكبرى. وكنتيجة لذلك، وضعت الهيئة خطة لإنشاء 22 مجمعًا صناعيًا مجهزًا بمساحات تصل إلى 300000 م^2 ، بحيث يضم كل مجمع عدد من المشروعات يتراوح بين 100 إلى 200 مشروع. كما أطلقت الهيئة الخريطة الاستثمارية الصناعية كأول خريطة استثمارية متكاملة للقطاع الصناعى المصرى. وقد تم تحديد القطاعات الصناعية ذات الأولوية بناءً على المميزات التنافسية والمقومات الاستثمارية لكل محافظة من محافظات الجمهورية. ويبلغ إجمالى الفرص الاستثمارية نحو 4136 فرصة استثمارية، تغطى 8 قطاعات صناعية هى: الهندسية بنسبة 30.6% من إجمالى الفرص الاستثمارية، يليها الكيماوية، الغذائية، النسيجية، التعدينية، الدوائية، المعدنية، الجلدية بما نسبته 20.8%، 15.7%، 14.6%، 9.6%، 4.4%، 2.9%، و1.4% على الترتيب (وزارة التجارة والصناعة، 2017).
- صدق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ 2017/5/3، على القانون رقم 15 لسنة 2017 الخاص **بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية**، وصدرت لائحته التنفيذية بتاريخ 2017/8/17. ويعد هذا القانون بمثابة ثورة تصحيحية فى مجال الترخيص للمنشآت الصناعية؛ باستحداث نظام الترخيص بالإخطار للأنشطة الصناعية التى لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر على الصحة أو البيئة أوالسلامة أو الأمن. بينما أبقى على نظام الترخيص المسبق للأنشطة التى تمثل درجة كبيرة من المخاطرة على الصحة أو البيئة أو السلامة أو الأمن. فضلاً عن ربط القانون تصنيف وإجراءات واشتراطات منح التراخيص بدرجة مخاطر النشاط الصناعى، وتبنى آليات وأدوات جديدة لتيسير إجراءات منح التراخيص (الهيئة العامة للتنمية الصناعية، 2021).
- **الرخصة الذهبية**: وهى موافقة واحدة على إقامة المشروع و تشغيله وإدارته بما فى ذلك تراخيص البناء وتخصيص العقارات اللازمة له. يجوز منح هذه الموافقة للمشروعات الجديدة، بموجب قرار من مجلس الوزراء، بهدف تسريع بدء النشاط الإنتاجى والاستثمارى، ولا تحتاج هذه الرخصة إلى موافقات عدد من الجهات كما فى حالة الرخصة التقليدية (مجلس الوزراء، 2024).
- **توفير الأراضى الصناعية بنظام التملك وحق الانتفاع**: فبموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 3308 لعام 2022، يتم توفير الأراضى بنظام التملك فى ضوء نصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق. وبالنسبة لنظام حق الانتفاع فيكون سنويًا ويتحدد بواقع 5% من سعر متر التمليك، مع احتساب زيادة سنوية تراكمية بواقع 7% للسنة الخامسة والسادسة، وتزيد إلى 10% سنويًا طوال باقى مدة حق الانتفاع التى تحددها جهة جهة الولاية بحد أقصى خمسون عامًا قابلة للتجديد فى ظل تحقق مجموعة من الشروط (الجريدة الرسمية، 2022).

- **فى مجال تنظيم الاستيراد وتنمية الصادرات:**

- صدق السيد رئيس الجمهورية على القانون رقم 7 لسنة 2017، الخاص **بتعديل بعض أحكام القانون رقم 121 لسنة 1982، فى شأن سجل المستوردين**. ويتضمن القانون مجموعة من المواد المنظمة لقيد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، فضلاً عن مواد للعقوبات التى توقع على المخالفين من المستوردين. ويهدف القانون إلى ضمان مطابقة السلع المستوردة للمواصفات والمعايير، فضلاً عن القضاء على السلع المستوردة رديئة الجودة (الجريدة الرسمية، 2017 ب).
- **استراتيجية**[1] **وزارة التجارة والصناعة التى اطلقتها الوزارة فى عام 2016، للتنمية الصناعية والتجارة** خلال الفترة (2016-2020) (وزارة التجارة والصناعة، 2015). وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية من بينها زيادة الصادرات من المنتجات غير البترولية بنحو 10% سنويًا، والوصول إلى نحو 30 مليار دولار فى عام 2020، بما يؤدى إلى تقليل عجز الميزان التجارى. ولتحقيق ذلك، تعمل الوزارة على اتخاذ عدد من التدابير المشجعة لزيادة الصادرات، والتى تتمثل فى تشريعات وإجراءات مؤسسية (مثال ذلك: مراجعة التشريعات المنظمة لقانون ولائحة الاستيراد والتصدير، مراجعة وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد من خلال إعادة هيكلتها وميكنتها، وحوكمة عمل الكيانات المعنية بتنمية الصادرات والفحص والرقابة والقضاء على تنازع الاختصاصات) (وزارة التجارة والصناعة، 2015).
- **هيئة تنمية الصادرات**: أعاد السيد وزير التجارة والصناعة تشكيل مركز تنمية الصادرات ليتحول إلى هيئة تنمية الصادرات بعد أن يُضم إليه كافة الجهات المعنية بالتصدير. ومن ثم أصبحت هيئة تنمية الصادرات الكيان الوحيد المعنى بتنفيذ استراتيجية الوزارة لزيادة الصادرات. وبناء عليه، تضطلع الهيئة بالعديد من المهام التى تهدف إلى زيادة الصادرات، من هذه المهام: وضع السياسات والخطط والمبادرات والمشاريع فى إطار استراتيجية الوزارة، متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للصادرات، تطوير وتنويع برامج التمويل والضمان والمساندة عن طريق تطوير ومتابعة وتوسيع شبكة ضمان الصادرات وبرامج تمويل التجارة من خلال القطاع المصرفى، تطوير سياسات منظومة المساندة والدعم الحالى ليتحول إلى دعم تنموى للصادرات، فضلاً عن الترويج للصادرات من خلال البعثات الترويجية والتسويقية والمشاركة فى المعارض والمؤتمرات المحلية والدولية.
- **قرار تعويم سعر الصرف**: عانى سوق النقد فى مصر من العديد من التحديات التى تمثلت فى التراجع الكبير فى الايرادات السياحية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية (مباشرة وغير مباشرة)، انخفاض فى حصيلة الصادرات السلعية. فضلاً عن إعلاء السياسة النقدية، منذ يناير 2011، تحقيق الاستقرار النقدى وتقليل التضخم على حساب استنزاف احتياطيات النقد الأجنبى المتاحة التى تراجعت من 35 مليار دولار فى نهاية 2010 لتصل إلى أدنى مستوى لها فى ابريل 2013 مسجلة 13.4 مليار دولار ووصلت إلى 19 مليار دولار فى أكتوبر 2016. هذه التحديات أدت إلى تعاظم دور السوق الموازية للنقد الأجنبى (البدويهى، 2017). ولمجابهة التحديات سالفة الذكر، نفذت الحكومة المصرية حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، فى إطار السعى نحو تعزيز الثقة فى الاقتصاد المصرى وتحقيق الاستقرار النقدى. وفى هذا السياق، اتخذ البنك المركزى فى 3 نوفمبر 2016 عدة تدابير يأتى فى مقدمتها تصحيح مسار السياسة النقدية بتحرير سعر الصرف. هذا التحرير من شأنه علاج تشوهات السوق المحلية للنقد الأجنبى، القضاء تمامًا على السوق السوداء للصرف الأجنبى، وتراكم احتياطيات النقد الأجنبى عبر القنوات الرسمية (CBE, 2017). اتساقًا مع حزمة الإصلاحات التى نفذتها الحكومة المصرية، حرصًا من البنك المركزى على تحقيق الاستقرار النقدى استهدافًا لمستويات أدنى من التضخم. قرر البنك المركزى تحرير أسعار الصرف[2] وإعطاء مرونة للبنوك العاملة فى مصر لتسعير شراء وبيع النقد الأجنبى بما يضمن

[1] تستند الوزارة فى استراتيجيتها لتعميق الصناعة وترشيد الواردات وزيادة الصادرات على عدد من الصناعات هى: الصناعات الهندسية، الصناعات الكيماوية، صناعات الغزل والنسيج، وصناعات مواد البناء.

[2] تشير إحدى الدراسات إلى أنه بالرغم من أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يقترن عادة بزيادة تنافسية الصادرات؛ حيث تصبح أرخص نسبيًا من ذى قبل، ومن ثم تزيد قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية. إلا أنه فى الحالة المصرية، اقترن تخفيض قيمة الجنيه المصرى بزيادة قيمة الصادرات ولم يمارس دورًا فى التأثير على الكمية المصدرة. كما تذهب نفس الدراسة إلى أن **تخفيض قيمة العملة فى حد ذاته لا يضمن زيادة الصادرات**، فلا بد أن يقترن بمجموعة من العوامل يمكن تقسيمها إلى

استعادة تداوله داخل الجهاز المصرفى والقضاء على السوق الموازية للنقد الأجنبى (البنك المركزى المصرى، 2016).

- **برنامج مساندة الصادرات:** في إطار سعى الدولة المصرية لإيجاد آلية تقدم معاونة فعالة لخدمة قضية تنمية الصادرات، فقد تم انشاء صندوق تنمية الصادرات بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 217 لسنة 2001، كصندوق له الشخصية الاعتبارية، يتبع وزارة التجارة الخارجية ويهدف الى: زيادة حجم التصدير، توسيع مجالات الصادرات، رفع القدرة التنافسية للصادرات السلعية والخدمية ودخول أسواق جديدة، العمل على خفض أعباء عمليات التصدير في قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي، وزيادة حجم العمالة (وزارة التجارة والصناعة، 2024). وللصندوق في سبيل تحقيق ما سبق استخدام كافة الأدوات والوسائل الممكنة ومن أهمها تقديم المساندة إلى القطاعات ذات الميزة التنافسية بما لا يتعارض مع القواعد العامة الصادرة من منظمة التجارة العالمية وكذلك الالتزامات الدولية. (وزارة التجارة والصناعة، 2016). وتجدر الإشارة إلى تحقيق صندوق تنمية الصادرات للعديد من النجاحات الكمية فيما يتعلق بالمجالات سالفة الذكر. فقد ارتبطت المساندة بزيادة الصادرات الصناعية كما ارتبطت بالنفاذ إلى أسواق جديدة.[1]

وبالنسبة للبرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية الذى تم إقراره فى يوليو 2019، وبدأ تنفيذه فى يوليو 2021، فتصل القيمة الإجمالية لقيمة المساندة التصديرية إلى نحو 6 مليار جنيه. ويشمل تخصيص 2.4 مليار جنيه كمساندة نقدية، تمثل 40% من إجمالى قيمة المساندة، و1.8 مليار جنيه تخصم من التزامات الشركات المصدرة لدى وزارة المالية، تمثل 30% من إجمالى قيمة المساندة، و1.8 مليار جنيه لدعم البنية التحتية للتصدير، بنسبة 30% من الإجمالى. ويقوم البرنامج على تحديد قيمة رد الأعباء على المستوى القطاعى وتخصيص موازنة لكل قطاع على حدة، وتشمل القطاعات المستهدفة قطاعات الصناعات الغذائية و الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والصناعات الهندسية. كما يشمل البرنامج قطاعات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء والحراريات والصناعات المعدنية والتشييد والبناء والحاصلات الزراعية والطباعة والتعبئة والتغليف والصناعات الطبية، فضلاً عن قطاع الجلود والأثاث والصناعات الحرفية واليدوية، وسيتم مراجعة مخصصات كل قطاع كل 6 أشهر وإعادة التخصيص عند الحاجة. ويتضمن البرنامج استمرار برنامج الشحن لأفريقيا بمخصصات تبلغ 40 مليون جنيه للصادرات غير المستفيدة من برنامج رد الأعباء واستمرار برنامج الشحن الجوى بمخصصات تبلغ 100 مليون جنيه لشركة مصر للطيران لدعم الشحن الجوى للصادرات المصرية، علاوة على تخصيص 100 مليون جنيه لهيئة تنمية الصادرات لاستمرار المعارض المجمعة. إضافة إلى ما سبق، يركز البرنامج على عدد من المحددات تتضمن تعميق التصنيع المحلى بنسبة 40% كحد أدنى وتشجيع صادرات المشروعات المتوسطة والصغيرة بنسبة 1% للمشروعات المتوسطة و 2% للمشروعات الصغيرة إضافة إلى النسبة الأساسية. كما يتضمن البرنامج تشجيع الصادرات المصرية للأسواق الخارجية بنسبة تتراوح بين 10-15% إضافية من النسبة الأساسية للشركات الكبيرة والمتوسطة فى حالة زيادة الصادرات بنسبة تتراوح بين 20-30% فأكثر و 20-30% إضافية للشركات الصغيرة فى حالة زيادة الصادرات بنسبة تتراوح بين 20-30% فأكثر، على أن يحصل مصدرى المناطق الحرة على نسبة مساندة تقل عن 50% عن مصدرى المناطق الداخلية (Enterprise, & 2021 اتحاد الصناعات المصرية، 2020).

ثلاثة مستويات (أ) على مستوى السياسة التجارية (ب) على مستوى السياسة النقدية (ج) على مستوى السياسة الصناعية (د) على مستوى سياسات العمل (ه) على مستوى سياسات الاستثمار. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (Zaki, et al., 2017).

[1] توصلت إحدى الدراسات التي تناولت محددات نموعرض الصادرات التحويلية الصناعية إلى ارتفاع قيمة المرونة في الأجل الطويل بين عرض الصادرات الصناعية التحويلية وبين قيمة المساندة التصديرية. كما توصلت نفس الدراسة إلى أن المرونة المقدرة لسعر الصرف الحقيقي والتي بلغت نحو2.3 كانت أكبر من مثيلتها المقدرة لمساندة الصادرات والتي بلغت نحو1.1. ومن ثم توصلت الدراسة إلى أن تأثير سعر الصرف الحقيقي على صادرات الصناعة التحويلية يفوق تأثير المساندة التصديرية على صادرات الصناعة التحويلية. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (راتب، 2013).

2/2/3 نقاط الضعف

على الرغم من حزمة الإصلاحات التشريعية، الإجرائية والمؤسسية التى اتخذتها الحكومة المصرية، بهدف تنمية القطاع الصناعى ودعم نموه، وزيادة معدل نمو الصادرات. إلا أنها لم تستطع أن تُنمّى القطاع الصناعى أو الصادرات الصناعية بشكل ملموس. ويعزى ذلك إلى غياب رؤية واستراتيجية واضحة وسليمة للتنمية الصناعية وزيادة الصادرات المصنعة، فضلاً عن وجود مجموعة من الاختلالات المؤسسية التى تحد من قدرة القطاع الصناعى على إطلاق قدراته الكامنة وزيادة صادراته إلى المستوى المطلوب، والتى يمكن بيانها فيما يلى:

- بالنسبة لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر[1]:
  - لا يمكن للجهاز الذى يتبع وزارة التجارة والصناعة أن يضع برنامجًا وطنيًا لتنمية وتطوير MSMEs، فليس له سلطة التدخل بمباشرة اختصاصاته فى MSMEs التابعة للوزارات الأخرى، وإنما يقتصر دوره على التنسيق مع الجهات الأخرى العاملة فى المجال.
  - وفقًا لنصوص المواد 15، 16 ، و17 لم يتجنب الجهاز الجديد تعدد الأدوار بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر MSMEs حتى داخل نفس الوزارة.
  - لم يقم الجهاز بدور واضح فى دعم وتمييز المشروعات الصناعية مقابل غيرها من المشروعات.
- بالنسبة لدور الهيئة العامة للتنمية الصناعية فى التنمية الصناعية:
  - على الرغم من كون الهيئة هى الجهة المنوط بها التعامل مع المستثمرين الصناعيين فى مجالات الحصول على الأراضى المرفقة والتراخيص والسجل الصناعى، إلا أن أداء الهيئة يتسم بالضعف، فضلاً عن تداخل دور الهيئة مع أدوار الجهات المسؤولة عن كل مرحلة فى منظومة الاستثمار الصناعى.
  - صعوبة تخصيص الأراضى الصناعية من خلال الخريطة الاستثمارية.
  - اتباع الهيئة معيار غير متعارف عليه لتمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقوم على المساحة (500 م^2) وهوما يتعارض مع تعريف هذه المشروعات فى الجهات الأخرى.
  - ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة من هيئة التنمية الصناعية كرسوم معيارية للمعاينات والرأى الفنى (اتحاد الصناعات المصرية، 2022).
  - بالرغم من صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم 508 لسنة 2017، بشأن تشكيل لجنة تتولى حصر أراضى المناطق الصناعية والأراضى المخصصة لأغراض التنمية الصناعية الداخلة فى ولاية كل من هيئة المجتمعات العمرانية والهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية ونقل ولايتها إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إلا أن القرار لم يتم تفعيله بشكل كامل حتى الآن.
  - تعانى الهيئة من نقص الموارد المالية[2] المتاحة لترفيق الأراضى الصناعية المعروضة للتخصيص وارتفاع تكلفتها، ومن ثم يقل المعروض من الأراضى المطروحة لصغار المستثمرين فى ظل عدم القدرة على ترفيقها بشكل يتناسب مع حجم الطلب عليها. ومن ثم غُلت يد الهيئة عن تنفيذ خطتها لطرح 60 مليون متر مربع من الأراضى حتى عام 2020.
- بالنسبة لدور هيئة تنمية الصادرات: فتعانى من عدم وجود موازنة محددة، ومن ثم فمحدودية الموارد المالية تعوق قيامها بدورها المنوط بها لدعم وتنمية الصادرات، ومن ثم عجزها عن تحقيق هدف مضاعفة الصادرات كأحد أهداف استراتيجية وزارة التجارة والصناعة للتنمية الصناعية وتنمية التجارة 2016-2020 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2017). وتشير الإحصاءات[3] إلى أن الصادرات السلعية المصرية (غير البترولية) لم تتضاعف لتصل إلى ما يزيد عن 30 مليار دولار بحلول 2020

[1] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، 2017).

[2] فعلى سبيل المثال، لم تخصص أية مبالغ كدعم للأراضى الصناعية خلال الربع الأول من العامين 18/2017 و17/2016، بينما بلغ ما خصص من دعم لإنشاء وترفيق الأراضى الصناعية نحو400 مليون جنيه و200 مليون جنيه خلال الربعين الماليين السابقين على الترتيب. المصدر: وزارة المالية، فعليات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو/سبتمبر 18/2017، لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: وزارة المالية، 2019)

[3] حُسبت فى ضوء بيانات المصدر (Tade Map Statistics, 2024).

كما كان مستهدفًا من استراتيجية وزارة التجارة والصناعة للتنمية الصناعية وتنمية التجارة 2016-2020، بل إنها لم تصل إلى 22 مليار دولار خلال نفس الفترة.

- بالنسبة للرخصة الذهبية: يجوز منحها للمشروعات الاستراتيجية أو القومية، وكذلك للمشروعات التى تتم بالمشاركة مع القطاع الخاص فى أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية والاقتصاد الأخضر (مجلس الوزراء، 2024). إلا أن الأصل فى جذب الاستثمار بشكل عام والصناعى بشكل خاص هو توفير بيئة جاذبة ومواتية تسمح بالتنافس وتتيح فرصًا متكافئة للمستثمرين المحليين والأجانب، ومن ثم فصدور قوانين للاستثمار أو قرارات يتم بموجبها منح رخص ذهبية فهو استثناء من أصل ولا يمكن معه الاستغناء عن توفير مناخ استثمارى مواتٍ.
- بالنسبة للمساندة التصديرية: فعلى الرغم من أهميتها لزيادة الصادرات إلا أن طريقة تنفيذها يشوبها بعض أوجه القصور التى نبينها فيما يلى (اتحاد الصناعات المصرية، 2018أ):
  - تواضع القيمة الإجمالية للمساندة التصديرية، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة المساندة فى المتوسط نحو 1.2 مليار دولار خلال الفترة (2002-2011).[1] وحتى بالنسبة للقيمة الحالية فى إطار البرنامج الجديد فهى لا تمثل سوى نحو 1.78% من إجمالى قيمة الصادرات السلعية (غير البترولية) المصرية فى عام 2021.[2]
  - لم تنجح المساندة التصديرية فى علاج الخلل الحادث فى هيكل الصادرات المصرية الى يعتمد بشكل رئيس على الصادرات المعتمدة على قاعدة الموارد وليس تلك المعتمدة على المحتوى التكنولوجى، وهو ما سبقت الإشارة إليه فى الدراسة.
  - ترتبط المساندة التصديرية بقيمة الفاتورة الخاصة بالصادرات وليس بحجم هذه الصادرات.
  - إذا كانت المساندة التصديرية تقدم لقطاعات صناعية بأكملها بناءً على طلب من المجالس التصديرية وليس للشركات فرادى، فإنها وفقًا لهذه الآلية وكذلك آلية منحها تأتى لاحقة لعملية التصدير ومن ثم تعد مكافأة لمن قام بالتصدير فعلاً. ومن ثم يغيب دور المساندة فى تحفيز الشركات الصناعية عبر العديد من المراحل التى يمر بها إنتاجهم بدءًا من مرحلة الحصول على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج حتى تصدير السلعة فى شكلها النهائى إلى الخارج.
  - على الرغم من أن الشركات المصدرة من المناطق الحرة تتمتع بالعديد من المزايا والحوافز بدرجة تفوق نظيرتها العاملة داخل البلاد حتى يتسنى لها الإنتاج للتصدير، فإن إعطاء هذه الشركات نصف نسبة المساندة الممنوحة للشركات المناظرة المصدرة العاملة داخل الدولة يعد جورًا على حقوق الأخيرة.
  - تمثل طريقة توزيع قيمة المساندة أحد أدوات تثبيط المصدرين ويحد من فاعلية المساندة. فالنسبة المخصصة من قيمة المساندة لصالح وزارة المالية (وفاءً لما قد يكون على الشركة المصدرة من التزامات تجاه الدولة) وكذلك النسبة المخصصة لدعم البنية التحتية للتصدير التى لم يحدد المقصود منها بعد، تثيران العديد من التساؤلات وتفتحان أبوابًا للبيروقراطية.

3/3 معوقات تنمية الصادرات الصناعية المصرية

هناك مجموعة من العوامل التي تتضافر معًا لتحد من القدرة التصديرية للمنتج الصناعى المصرى، هذه المعوقات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين يمكن بيانهما على النحو التالى (المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، 2010):

[1] حُسبت فى ضوء بيانات المصدر: (راتب، 2013).
[2] حُسبت فى ضوء بيانات الصادرات السلعية (غير البترولية) لعام 2021 ومصدرها: (Tade Map Statistics, 2024). وسعر الصرف الرسمى (متوسط الفترة) لنفس العام ومصدره: (World Bank, WDI, 2024).

1/3/3 معوقات تحول دون الاستخدام الأمثل للطاقة التصديرية الحالية: وتتضمن هذه المعوقات ما يلي:

- **نقص التسويق الفعال:**[1] يفتقر العديد من الشركات المصرية إلى التكامل بين السياسة الإنتاجية والسياسة التسويقية، مع غياب الفكر التسويقي على المستوى العالمي وضعف الخبرات والمهارات اللازمة للترويج بالخارج، اعتماد المصدرين على أسواق تقليدية وعدم السعي لفتح أسواق جديدة، تواضع قاعدة المعلومات عن الأسواق الخارجية. وفى هذا السياق تذهب إحدى الدراسات إلى أنه فى ظل المشكلات التسويقية وضعف السياسات والمؤسسات التسويقية تتلاشى الميزة النسبية للمنتج في الأسواق العالمية سواء من حيث انخفاض تكاليفه أم ارتفاع جودته (راتب، 2013).
- **انخفاض مستوى خدمات الموانىء:**[2] حيث تستغرق إجراءات الإفراج الجمركي في مصر أسبوعين في المتوسط، بينما لا تزيد عن يومين في دول مجاورة مثل تركيا والإمارات، بالإضافة إلى انخفاض أداء رافعات الموانىء؛ حيث يبلغ عدد النقلات التي تقوم بها الرافعات في ميناء الإسكندرية ما بين 10-12 نقلة/ساعة، مقارنة بمتوسط عالمي يصل إلى 20-25 نقلة/ساعة. أضف إلى ما سبق تواضع كثير من الخدمات مثل نقل البضائع غير المعبأة أو خدمات السفن الناقلة للمركبات، وعدم كفاية خطوط الشحن والذى يمثل عقبة أما صادرات الكثير من الصناعات.
- **ارتفاع تكلفة التجارة الخارجية:**
  - **ارتفاع تكلفة الاستيراد بشكل عام،** ويشمل ذلك الواردات اللازمة لعمليات الإنتاج والتصنيع، وكمثال على ارتفاع الرسوم على الواردات (عبد الحميد، 2014) تحصيل رسوم أرضيات في أوقات انتظار القوافل في بعض الموانىء على الرغم من عدم وجود مستودعات بالميناء، فرض رسوم شحن وتفريغ من قبل هيئة الموانىء البرية برغم تولى متعهدي النقل تحمل أعباء الشحن والتفريغ. علاوة على ارتفاع نولون الشحن كنتيجة لعدة عوامل منها ارتفاع أسعار النقل والوقود البحري.
  - **ارتفاع تكلفة التمويل وعدم توافره على نطاق واسع:** وفى هذا السياق، نجد العديد من الصعوبات التى تواجه الشركات الصناعية المصدرة عند رغبتها فى الحصول على الائتمان

[1] مهما توافر للمصدرين من عوامل القوة فإن درجة نجاحهم في التصدير تتوقف على مدى نجاحهم في اختيار الأسواق المناسبة التي يمكنهم التصدير إليها، فضلاً عن أن نجاح الشركة في التصدير الخارجي يتوقف على ما يتوافر لديها من معلومات عن هذه الأسواق، ومن ثم فعدم توافر المعلومات اللازمة لتحديد وتحليل الأسواق الخارجية وتحديد درجة المنافسة في هذه الأسواق يمثلان أهم عوامل ضعف الأداء التصديرى". لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (طه، 2003).

[2] ويمكن أن نُجمل وضع الإطار المؤسسي المصاحب لعمليتي التصدير والاستيراد (التجارة الخارجية) في مصر بعرض ترتيب مصر على مؤشر التجارة عبر الحدود ومؤشراته الفرعية –كأحد المؤشرات الفرعية لممارسة الأعمال- مقارنة بالدول الرائدة عربيًا وافريقيًا. وفى هذا السياق، يشير الإصدار الأخير من تقرير ممارسة الأعمال 2020، إلى حصول مصر على الترتيب 171 من بين 190 دولة بالنسبة لمؤشر التجارة عبر الحدود. وبهذا المركز احتل مؤشر التجارة عبر الحدود فى مصر المركز الأخير من بين المؤشرات العشرة الفرعية المشمولة بالمسح. ويشير التقرير إلى أن كل من ليسوتو، الأردن، السعودية، تونس، ولبنان جاء فى مراكز متقدمة، مقارنة بالمركز الذى حققته مصر فى نفس العام؛ فحققت هذه الدول على نفس المؤشر، على الترتيب، المراكز:40، 75، 86، 90، و153 فى نفس العام. ولكى تتضح الصورة أكثر، من المفيد أن نقارن بين المؤشرات الفرعية للتجارة عبر الحدود لكل من مصر، ليسوتو(الأولى افريقيا) والأردن (الأولى عربيًا) فى ضوء بيانات تقرير ممارسة الأعمال 2020. ففي حالة التصدير: (أ) يبلغ الوقت اللازم للامتثال المستندى (بالساعات) وتكلفته (بالدولار) فى ليسوتو(نحو1 ساعة، 90 دولار) مقارنة بنحو(6 ساعات و100 دولار) فى حالة الأردن ونحو(88 ساعة، و100 دولار) فى مصر. (ب) يبلغ الوقت اللازم للامتثال عند المنافذ (بالساعات) وتكلفته (بالدولار) فى ليسوتونحو(4 ساعات و150 دولار) مقارنة بنحو(53 ساعة و131 دولار) فى حالة الأردن ونحو(48 ساعة و258 دولار) فى مصر. وفى حالة الاستيراد: (أ) يبلغ الوقت اللازم للامتثال المستندى (بالساعات) وتكلفته (بالدولار) فى ليسوتو(نحو1 ساعات، 90 دولار) مقارنة بنحو(55 ساعة و190 دولار) فى حالة الأردن ونحو(265 ساعة، و1000 دولار) فى مصر. (ب) يبلغ الوقت اللازم للامتثال عند المنافذ (بالساعات) وتكلفته (بالدولار) فى ليسوتونحو(5 ساعات و150 دولار) مقارنة بنحو(79 ساعة و206 دولار) فى حالة الأردن ونحو(240 ساعة و554 دولار) فى مصر. وإذا كان البنك الدولي يحتسب مؤشر التجارة عبر الحدود –كأحد مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال- من خلال مؤشري الوقت والتكلفة فقط (ولا يأخذ في الاعتبار الرسوم الجمركية) المرتبطة بعملية التصدير والاستيراد فيما يتعلق بثلاث مجموعات من الإجراءات هي: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية-الامتثال لقوانين الحدود-النقل الداخلي. نجد أن 16 دولة (هى: أسبانيا، سلوفينيا، سلوفاكيا، البرتغال، هولندا، رومانيا، لوكسمبورج، هنغاريا، بولندا، فرنسا، إيطاليا، كرواتيا، الدنمارك، التشيك، بلجيكا، والنمسا) احتلت المركز الأول عالميًا وفق نفس المؤشر؛ حيث تقتصر تكلفة كل من التصدير والاستيراد على الوقت (دون وجود أى تكلفة) مقاسًا بعدد الساعات اللازمة للامتثال المستندى التى تبلغ ساعة واحدة فى كل من حالتى التصدير والاستيراد لكل دولة من هذه الدول. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (World Bank Group, 2019).

(مثال ذلك: (1) على الرغم من وجود البنك المصرى لتنمية الصادرات إلا أن محدودية موارده التمويلية لا تمكنه من القيام بالدور الذى أنشىء من أجله. ليس هذا فحسب، بل إن هذا البنك يمنح المصدرين التمويل بنفس الأسس والقواعد المتبعة فى البنوك التجارية "سعر الفائدة-فترة السماح-شروط السداد".[1] (2) عدم تقديم البنوك التجارية وغيرها من المؤسسات المصرفية الائتمان المناسب لتمويل الصادرات بأسعار فائدة تفضيلية منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة السائدة، خلافًا لما تتيحه العديد من الدول النامية فى هذا الشأن. (3) ارتفاع تكلفة الخدمات التمويلية كنتيجة لارتفاع أسعار الفائدة وكثرة المصاريف والعمولات. (4) إحجام البنوك عن تمويل الصادرات وبخاصة الصادرات غير التقليدية كنتيجة لما يصاحبها من ارتفاع درجة المخاطرة. (5) عدم وجود رأس مال مغامر فى البنوك مما يقلل من قدرة الشركات المصدرة على التوسع وزيادة الإنتاج والتصدير. (6) تفضيل الجهاز المصرفى للتمويل قصير الأجل لتمويل عمليات الاستيراد والاستثمار العقارى مقارنة بالتمويل طويل الأجل للمشروعات الصناعية، مما دفع بعض رجال الأعمال إلى الاستيراد بدلاً من التصنيع) (مصطفى، 2003).

- **المشكلات المتعلقة المتعلقة بتأمين وضمان الصادرات:** فعلى الرغم من قيام كل من بنك تنمية الصادرات[2] والشركة المصرية لضمان الصادرات بتقديم خدمة ائتمان وضمان الصادرات، إلا أن محدودية الموارد المالية لهما تحول دون مساندتهما للتصدير بشكل فاعل. فعلى سبيل المثال يبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع للشركة المصرية لضمان الصادرات نحو250 مليون جنيه فقط. ومن ثم يمثل عدم توفير الموارد المالية اللازمة للتأمين على الصادرات أحد أهم المعوقات التي تحد من القدرة التصديرية للشركات الصناعية (جمعية المصدرين المصريين اكسبولينك، 2022).
- **تعقد الإجراءات الإدارية وضعف البنية التحتية للتجارة الخارجية**

فبالنسبة للصادرات: نجد أن إجراءات نظام السماح المؤقت تستلزم من المصدر تقديم عدد كبير من المستندات مثل نموذج السماح المؤقت، صورة بوليصة الشحن، الفواتير، شهادة المنشأ وغيرها من المستندات. وبالنسبة لمشكلات النقل والشحن والتفريغ فتمثل أحد أهم معوقات البنية التحتية للتصدير. ومن أهم المشكلات المرتبطة في هذا المجال ما يلي (راتب، 2013): (عدم تطوير شبكة السكك الحديدية بما يتلاءم واحتياجات النقل للتصدير، وارتفاع تكلفة النقل البري لموانىء الشحن في ضوء ارتفاع الأسعار المحلية- احتكار بعض الشركات بأنشطة التوكيلات الملاحية للصادرات التي تزيد عن 400 طن، الأمر الذي لا يساعد على وجود منافسة، وفرض هذه الشركات الخاصة رسوم مرتفعة دون أسباب واقعية- ارتفاع تكلفة النقل الجوي وضعف الطاقة الاستيعابية له، وضعف الطاقة الاستيعابية للموانىء المصرية مقارنة بدول أخرى مجاورة، ومن ثم تحرم الموانىء المصرية من إمكانية قيامها بدور إقليمي للترانزيت وإعادة الشحن- عدم وجود خطوط ملاحية منتظمة وعدم الاهتمام بفتح هذه الخطوط بين مصر والأسواق الخارجية بما يزيد من صعوبة نفاذ الصادرات المصرية إلى هذه الأسواق).

2/3/3 معوقات تحد من الطاقة التصديرية: وفى هذا السياق تبرز مجموعة من العوامل التي تضع قيدًا على التوسع التصديرى نبينها فيما يلي (اتحاد الصناعات المصرية، 2018ب):

- **ارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة:** فارتفاع أسعار المنتجات المحلية غير المتداولة في التجارة –كالعقارات والأراضي- جعلها أكثر ربحية ومن ثم زاد الاستثمار فيها على حساب الاستثمار في المنتجات القابلة للتجارة.
- **ارتفاع تكلفة الإنتاج والتصدير:** ترتفع تكلفة الإنتاج كنتيجة لارتفاع تكلفة استخدام عناصر الإنتاج مثل ارتفاع الأجور كتكلفة لعنصر العمل مقارنة بمستوى الإنتاجية، ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج

[1] (البنك المصري لتنمية الصادرات، 2022).

[2] يبلغ رأس المال المصرح به لبنك تنمية الصادرات نحو5 مليار جنيه، كما يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع نحو2.7 مليار جنيه. ويقدم بنك تنمية الصادرات خدمة تمويلمشروعات إحلال الواردات فضلاً عن تمويل معاملات الصادرات إلا أن هذه الخدمات تمثل جانبًا من أنشطة البنك الأخرى التي تغطى خدمات للأفراد والشركات ومجالات للاستثمار، ومن ثم لا يقتصر نشاط بنك تنمية الصادرات على تنمية الصادرات فقط. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (البنك المصري لتنمية الصادرات، 2022).

وبخاصة الطاقة فى الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وعدم كفاية رأس المال وصعوبة الحصول على الائتمان. بينما ترتفع تكلفة التصدير كنتيجة لانخفاض مستوى البنية التحتية وبخاصة تلك التي تخدم النقل الداخلي والشحن.

- **تشوه هيكل الحوافز في السلع القابلة للتصدير:** تشكل الضرائب عبئًا كبيرًا على المنتج الصناعى؛ فتؤدى إلى ارتفاع السعر الذى يصبح فى معظم الأحيان غير تنافسى (مثال ذلك: يؤدى ارتفاع الضرائب غير المباشرة على كل من السلع المنتجة محليًا والمستوردة إلى زيادة أسعار المدخلات ومن ثم سعر المنتج النهائي، الأمر الذي يُفقد المنتج المحلى تنافسيته السعرية في الأسواق العالمية – المغالاة فى تقدير الأرباح التى تحققها الشركات الصناعية – فرض ضريبة مبيعات على السلع الرأسمالية يؤدى إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج بصورة تضعف من القدرة على المنافسة الخارجية).
- **عدم توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية المؤهلة:** فمخرجات النظام التعليمي في مصر –بجودتها الحالية- غير مرغوبة من قبل المنظومة الإنتاجية. فهيكل تخصصات الخريجين الفنيين لا يتوافق مع الهيكل الذي يحتاجه القطاع الصناعي، وكمثال على ذلك نجد أن التخصصات السائدة في المدارس الثانوية الصناعية هي إلى حد كبير التخصصات التقليدية (نجارة-كهرباء.... إلخ) وهو ما لا يفي باحتياجات القطاع الصناعي. ومن ثم فمخرجات النظام التعليمي الحالي تحد من رغبة المنتجين الصناعيين في استيراد واستخدام التكنولوجيا المتطورة ذات التكلفة المرتفعة (عيسي، 2002).
- **تدنى الاهتمام بالبحوث والتطوير:** فغياب ثقافة الاهتمام بالبحوث والتطوير يحرم المنشآت من التحسين المستمر في جودة المنتج ومن ثم تضعف فرصة نفاذه إلى الأسواق العالمية.

4- أهم ملامح التجارب الدولية الرائدة فى مجال التصنيع للتصدير (الصين-كويا الجنوبية-ماليزيا)

تشير إحدى الدراسات إلى أن الدول التى انتهجت التصنيع للتصدير وحققت طفرات تنموية، ساندت صادراتها بشكل ملموس. وفى هذا السياق، اتخذ دعم الصادرات أشكالاً عدة (مثال ذلك: منح ائتمان تصديرى-تأمين على الصادرات-منح دعم نقدى مباشر يخصص لاكتساب المعلومات والتسويق والتكنولوجيا والابتكار لتنشيط الصادرات- تقديم مدفوعات نقدية مباشرة فى شكل منح أو قروض تفضيلية – دعم سعرى-إعفاء من الضرائب على الأرباح الناتجة عن النشاط التصديرى). إلا أنه بمراجعة الواقع المصرى يتبين أن أشكال المساندة سالفة الذكر لا تتوافر بشكل ملحوظ (عبد السلام، 2011).

وفيما يلي عرضٌ موجزٌ للآليات المتبعة في مجال تشجيع الصادرات في التجارب الدولية التي حققت إنجازًا تصديريًا بفضل التصنيع والتوجه التصديرى كأولوية قومية، بالتركيز على ثلاث تجارب هي: تجربة الصين، كوريا الجنوبية، وماليزيا.

1/4 التجربة الصينية:

شرعت الصين في أواخر السبعينيات من القرن الماضي في اتباع سياسة إصلاحية تتعلق بأنظمتها الاقتصادية الداخلية، كما انتهجت سياسة الانفتاح التدريجى على العالم الخارجي باعتباره عنصرًا هامًا لإنجاح استراتيجية التنمية الاقتصادية. وضمن سياسة الانفتاح التدريجى تم تبنى استراتيجية التوجه للتصدير، بعد استيعاب تجربة الاقتصاد الموجه للتصدير في كل من اليابان والنمور الآسيوية الأربعة (هونج كونج، سنغافورة، تايوان، كوريا الجنوبية). وقد ارتكزت الصين في سياستها الموجهة للتصدير على تفوقها النسبي في الصناعات كثيفة العمل. ومع مطلع الثمانينات من القرن الماضي شرعت الصين في تبنى قاعدة للانفتاح تتكون من 4 مدن ساحلية زيدت إلى 14 مدينة ساحلية في عام 1984، كمناطق الاقتصادية خاصة، أصبحت قاعدة للاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في الصين، وفى نفس الوقت قاعدة لبناء الصناعات الحديثة وخاصة الصناعات الإنتاجية. تعمل هذه المناطق الخاصة وفق اللامركزية الاقتصادية لتصبح بمثابة نوافذ وحقول تجريبية لتطوير الاقتصاد الصيني خلال عمليتي الإصلاح والانفتاح ومن ثم اندماج الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي (عبود، 2014).

وتشير بيانات بنك التنمية الأسيوى (Asian Development Bank, 2022)، إلى أنه كان من نتائج استراتيجية التنمية الصينية المرتكزة على التوجه نحو التصنيع والتصدير أن أصبحت الصين -التي يبلغ عدد سكانها نحو 1.5 مليار نسمة تقريبًا في عام 2021- ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي لها في عام 2021 نحو 17.7 تريليون دولار، يبلغ متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي نحو 5.98% خلال الفترة (2017-2021). كما أصبحت أكبر مُصدّر

في العالم؛ بصادرات سلعية بلغت قيمتها نحو 3.36 تريليون دولار في عام 2021. كما تمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي نحو 34.1% فى عام 2021. وبالنسبة للقطاع الصناعي فيسهم بنحو 39.4% في إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد ونحو 29.1% في إجمالي العمالة، كما تسهم صادراته المصنعة بنحو 94% في إجمالي الصادرات السلعية فى عام 2021 [World Bank, World Development Indicators (WDI), 2024]

- **أهم ملامح التجربة الصينية في مجال تشجيع التصنيع الموجه للتصدير:**

- **استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية**، هذه القطاعات تم اختيارها على المستوى المركزي، بحيث شملت هذه القطاعات: الصناعات الخفيفة، المنسوجات، الآلات، السلع الإلكترونية. وقد تم تشجيع القطاعات الصناعية المستهدفة من خلال أداتين هما: (1) زيادة حصص استرداد الصرف الأجنبي لمشروعات القطاعات المستهدفة. (2) شبكات إنتاج الصادرات: تم التركيز على خلق هذه الشبكات في إطار الخطة الخمسية (1986-1990)، من خلال تنمية قواعد إنتاج سلع التصدير والمصانع التي تنتج للتصدير. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الشبكات في التوسع في حجم وجودة منتجات المصانع داخل الشبكة. وتقوم فكرة هذه الشبكات على ربط الشركات الرائدة في القطاعات المستهدفة بالشبكة في إطار عنقودي وتشجيعها من خلال ما يلي: (الإعانات لتحديث التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج - ضمان العرض من المواد الخام والطاقة اللازمة للإنتاج- وأسعار تفضيلية في نقل الإنتاج- أسعار مميزة في شراء منتجات المصانع في تلك القطاعات- نظام ائتمان تصدير خاص لدعم القطاعات المستهدفة) (عبود، 2014).
- **استيعاب التكنولوجيا المتطورة**: فيما يتعلق بآخر ما توصلت إليه عمليات التصنيع والمعالجة التي تنقلها الشركات متعددة الجنسيات ثم تطوير هذه التكنولوجيا بحيث تصبح الصين شريكًا استراتيجيًا للشركات متعددة الجنسيات ومنافسةً في الأسواق الخارجية (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **جذب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات التصدير:** تتمتع الصين بوجود عناصر جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. فلديها سوق محلية ضخمة ذات قوة شرائية متزايدة، بالإضافة إلى انخفاض أجور عنصر العمل. كما تتمتع الصين بتوافر الموارد الطبيعية وإمكانات ضخمة في مجال الشئون المالية، الخدمات، البنية الأساسية، الاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة، بما ينعكس على تحقيق الكثير من الأرباح للشركات المستثمرة. ومن ثم تعمل الصين على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه وتوجيهه إلى قطاعات بعينها بما يتسق مع خطة التنمية الاقتصادية للدولة وبما يخدم عملية إعادة هيكلة المشروعات الصناعية. وفي إطار سياسة تشجيع الصادرات تجتذب الصين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه نحو القطاعات التصديرية لبناء قواعد ومراكز تصدير ضخمة في الصين وبخاصة في المناطق الساحلية المعدة للتصدير. كما تحرص الصين على الاندماج بين المؤسسات الصينية والشركات متعددة الجنسيات (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **اعتماد نظام تراخيص الاستيراد:** كنظام حمائي لبعض القطاعات. وتتبع الصين أسلوب الرقابة الإدارية لتقليص الواردات في قطاعات الحديد، الفولاذ والألومنيوم. كما وضعت الصين قيودًا على صادرات المنتجات المستهلكة للطاقة (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **نفذت الصين استراتيجية تنموية ارتكزت على مجموعة من السياسات المترابطة التي ساهمت بشكل فاعل في إعادة تشكيل هيكل الصناعة الصينية** والارتقاء بمستواها وتطوير التصنيع المتقدم والصناعات التكنولوجية العالية والجديدة وخاصة صناعة المعلوماتية والصناعة الحيوية، فضلاً عن رفع نسبة ومستوى جودة الخدمات ومنشآت البنية التحتية للصناعات الأساسية (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **سياسة تمويل الصادرات:** ساهمت هذه السياسة في أداء الصادرات الصينية. ففي أواخر الثمانينات ساعدت تسهيلات الصادرات الكبيرة والتي تساوى أكثر من نصف قيمة الصادرات على عزل الشركات المصدرة جزئيًا من أن تسحق في أزمة الائتمان المحلى في ذلك الوقت. ومن ثم يعزى إلى هذه السياسة النمو القوى للصادرات في هذه الفترة على الرغم من ضعف الأداء الاقتصادي

مقارنة بأغلب فترات عقد الثمانينات. ومن بين المؤسسات التي تقدم التسهيلات للصادرات نجد بنك الصين، البنوك المتخصصة كالبنك التجاري الصناعي (معهد التخطيط القومى، 2008).

- **سياسة تشجيع الصادرات**: في إطار سياسة تشجيع الصادرات، قدمت الحكومة الصينية العديد من الحوافز لتشجيع الإنتاج للتصدير من أهمها: (منح الصادرات الصناعية دعمًا يصل إلى 12% في نهاية عام 2004- دعم غير مباشر للمشروعات التصديرية مثل تحمل تكاليف الشحن والرسوم الإدارية (يصل هذا الدعم إلى نحو12%)- رد نسبة من الرسوم الجمركية المدفوعة مقابل استيراد مستلزمات الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع التصدير- تعديل سياسة إعادة الرسوم بالصادرات، ورفع نسبة إعادة الضرائب على الصادرات كثيفة العمالة والمعدات والآلات- منح مزايا ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر إنتاجها للخارج- اتباع سياسة الإغراق نظرًا إلى انخفاض أسعار الصادرات الصينية لاتباع سياسة الأجور الرخيصة وثبات سعر الصرف) (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **دعم الصادرات الصينية:** تقدم الصين دعمًا هائلاً لصادراتها بهدف زيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية أو بهدف النهوض بصناعة بعينها. وفيما يلي نلقى الضوء على الدعم الذي تقدمه الحكومة الصينية للصناعة من خلال تناول أربعة قطاعات تصديرية هي: صادرات الصلب، الورق، الزجاج، وأجزاء السيارات (Haley & Haley, 2013).
  - الدعم المقدم لصناعة الصلب: تقدم الصين إلى صناعة الصلب دعمًا كبيرًا بهدف تقوية الصناعة وزيادة الصادرات للحد من الطاقات الإنتاجية الزائدة. ويتعلق الدعم المقدم من الحكومة الصينية لصناعة الصلب بدعم الطاقة؛ ويشمل دعم فحم الكوك، الفحم الحراري، الكهرباء والغاز. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الدعم المقدم إلى هذه الصناعة قد ارتفع بشكل كبير جدًا بداية من عام 2004 استجابة إلى الزيادة الكبيرة في صادرات القطاع. فبلغ إجمالي الدعم المقدم إلى صناعة الصلب في الصين نحو 27.1 مليار دولار خلال الفترة (2000-2007). ولقد أسهم هذا الدعم بشكل مباشر في تضخيم حجم الصادرات الصينية من الصلب، ليس هذا فحسب بل إنه أثر على صناعة الصلب الأمريكية وكذلك صناعة الصلب في العالم.
  - الدعم المقدم لصناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية: أسهم الدعم المقدم إلى هذه الصناعة بشكل مباشر في دعم النمو الذي تحقق في هذه الصناعة خلال الفترة (2004-2008)، وكنتيجة لذلك أصبحت الصين أكبر منتج للزجاج والمنتجات الزجاجية على مستوى العالم. وكنتيجة للدعم المقدم إلى صناعة الزجاج والمنتجات الزجاجية في الصين- والذى يشمل دعم الوقود، الفحم، الكهرباء وكربونات الصوديوم- زاد حجم الصادرات من الزجاج والمنتجات الزجاجية من 3.2 مليار دولار في عام 2004 إلى 7.1 مليار دولار في عام 2007.
  - الدعم المقدم إلى صناعة أجزاء السيارات: تخطت الصين لأول مرة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2009 لتصبح أكبر سوق للسيارات في العالم من حيث عدد السيارات. وبالنسبة لصناعة أجزاء السيارات فقد نمت بشكل كبير جدًا خلال الألفية الجديدة. ويأتي اهتمام الحكومة الصينية بدعم وتنمية صناعة أجزاء السيارات كجزء من سياسة الحكومة الصينية لتنمية صناعة السيارات في عام 2004، وكجزء من رؤية الحكومة الصينية لتشجيع تطوير قدرات البحث والتطوير لإنتاج سيارة صينية كاملة، وبحيث يمكن للشركات المحلية أن تنتج سيارة/موديل خاص بهم والمنافسة في الأسواق العالمية بتكنولوجيا متقدمة ومنتجات كثيفة رأس المال تمثل نحو 60% من الصادرات. وفى هذا الخصوص تركز السياسة سالفة الذكر على الحصول على أجزاء السيارة عبر سلسلة من العناقيد الصناعية. ومما هوجدير بالذكر أن سياسة الحكومة الصينية لعام 2004، قد مثلت متطلبات نقل التكنولوجيا من الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في قطاع السيارات في الصين؛ فالشركات الأجنبية التي ترغب في التوسع في السوق الصينية عليها أن توجد ماركات/موديلات جديدة مع شركائها الصينيون (مثال شركة فولكس فاجن AG). وفى هذا السياق يرى المركز الصيني لتكنولوجيا بحوث السيارات، الممول من الحكومة الصينية، أن هذه السياسة سوف تجبر صناع السيارات على مستوى العالم على المساهمة بتكنولوجيا أكثر مع شركائهم الصينيون. وفى إطار **دعم الحكومة** الصينية لصناعة أجزاء السيارات- الذى يغطى فحم

الكوك، فحم حراري، غاز طبيعي، كهرباء، زجاج والصلب المدرفل على البارد، وإعادة الهيكلة الصناعية وتطوير التكنولوجيا[1] - نجد أن **إجمالي الدعم المقدم** إلى هذه الصناعة قد زاد من 0.1 مليار دولار في عام 2001 ليصل إلى 7.2 مليار دولار في عام 2011. كما بلغ إجمالي الدعم المقدم إلى هذه الصناعة نحو 27.5 مليار دولار خلال الفترة (2001-2011) فضلاً عن تعهد الحكومة المركزية الصينية بتقديم دعم إضافي يبلغ نحو 10.5 مليار دولار خلال الفترة (2012-2020). وكنتيجة لما سبق فقد زاد عدد الشركات المنتجة لأجزاء السيارات المسجلة لدى الحكومة الصينية من نحو 4205 شركة في عام 2002 إلى نحو 10331 شركة في عام 2008، وتوظف هذه الشركات نحو 1.9 مليون عامل، فضلاً عن وجود نحو 15000 مصنع غير مسجل يتواجد في الصين وينتج أجزاء السيارات.

ويرتبط العديد من أشكال الدعم المقدم إلى صناعة أجزاء السيارات بالمكون المحلى وتشجيع البحوث والتطوير وتنمية صناعة المكون المحلى. وعلى الرغم من أن القانون الصيني لا يتضمن أي متطلبات للمكون المحلى سواءً إقليميًا أم دوليًا في أي من القطاعات. إلا أن الدعم في صناعة السيارات يرتبط بالمكون المحلى. كما أن متطلبات المكون المحلى تعد شرطًا غير معلن لقبول مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر. وكمثال على ذلك: في عام 2006 وافقت شركة BMW على التوسع في الإنتاج المحلى في الصين مقابل زيادة مكوناتها المحلية المستخدمة إلى 384 مليون دولار في عام 2006 مقابل 111 مليون دولار في العام السابق عليه. كما قبلت الشركة زيادة عدد الموردين المحليين من 45 إلى 83 خلال نفس الفترة.

- الدعم المقدم لصناعة الورق (Haley & Haley, 2013): لم يشمل دعم الصين للصناعات التى تتمتع منتجاتها بميزة نسبية فقط، بل اتسع ليشمل صناعة الورق على الرغم من افتقار الصين إلى المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة، ومن ثم ليس لدى الصين ميزة نسبية بعد في هذه الصناعة حيث تمثل تكلفة العمالة جزءًا ضئيلاً من تكلفة صناعة الورق. وكنتيجة لما سبق، وضعت الحكومة الصينية في خططها الاستثمارية الاستثمار في صناعة الورق والمنتجات الورقية في قائمة الصناعات التي يتم تشجيعها فتم إلى ضخ استثمارات ضخمة إلى مصانع ورق جديدة وكبيرة وإغلاق المصانع القديمة وغير الكفؤة والصغيرة. كما قدمت الحكومة الصينية دعمًا كبيرًا لهذه الصناعة؛ بحيث مثّل الدعم الحكومي بالإضافة إلى القروض المقدمة لهذه الصناعة دفعة قوية للتوسع في صناعة الورق والمنتجات الورقية ومن ثم طاقة فائضة هائلة وزيادة كبيرة في الصادرات الصينية من الورق والمنتجات الورقية. ومما تجدر الإشارة إليه أن إجمالي الدعم المقدم لهذه الصناعة- والذى يشمل دعم لباب الورق، الفحم الحرارى، الورق المعاد تدويره، الكهرباء، فحم الكوك، منح، ودعم نقدى يشمل قروض صفرية الفائدة وقروض مدعومة الفائدة- قد بلغ نحو 33.1 مليار دولار خلال الفترة (2002-2009).

ومن ثم يمكن القول إن الدعم الحكومي الذي قدم لصناعة الورق والمنتجات الورقية قد عزز النمو الهائل لهذه الصناعة، كما مكّن الصادرات من قيادة صناعة الورق والمنتجات الورقية. وكنتيجة لما سبق، فقد تخطت الصين الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008

[1] لكي تزيد الصين من قدراتها التنافسية الدولية في هذا المجال قامت بما يلي: (1) بناء قدراتها من البحوث والتطوير المحلى. (2) جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث حظرت سياسة 2004 على الشركات الأجنبية ملكية 50% في أسهم أي شركة لصناعة السيارات في الصين، ثم تم التغاضي عن هذا الشرط في ضوء خطة (2006-2010). وفى عام 2010 سمح للشركات الأجنبية المنتجة لأجزاء السيارات بملكية كاملة (100%) بينما لم يسمح لشركات التجميع بذلك. وقد ارتأت الحكومة الصينية أن التطوير والتكنولوجيا وإعادة الهيكلة الصناعية في قطاع السيارات هوأول قائد للاقتصاد الصيني، ويغطى ذلك العديد من القطاعات ذات العلاقات التشابكية مثل: الآلات-المطاط-البتروكيماويات-الإلكترونيات-الزجاج-الملابس-الصلب-التمويل-قنوات التوزيع الأتوماتيكية. وكنتيجة لذلك كان قطاع صناعة السيارات من بين أعلى القطاعات كثافة في مجال البحوث والتطوير R&D على مستوى العالم من خلال أربع شركات هي: تويوتا، فورد-ديملر كريسلر-جنرال موتورز. وتعد هذه الشركات الأربع من بين أكبر 10 مستثمرين في مجال R&D في العالم في كافة القطاعات. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى: (Haley & Haley, 2013).

لتصبح أكبر منتج للورق والمنتجات الورقية على مستوى العالم، كما أسهمت بنحو 17% من إجمالي الإنتاج العالمي من صناعة الورق والمنتجات الورقية في عام 2009.

2/4 التجربة الكورية الجنوبية:

تعد كوريا الجنوبية واحدة من القوى الاقتصادية الرئيسة على المستوى العالمي؛ حيث استطاعت كوريا الجنوبية كإحدى دول الجيل الأول من النمور الآسيوية أن تحقق إنجازًا تنمويًا استحق وصفها بالمعجزة الاقتصادية. هذا الإنجاز التنموي قد تحقق بفضل عدة عوامل من بينها استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير. ويرجع الفضل فيما تحقق من نمو سريع للاقتصاد الكوري إلى الصادرات من السلع المصنعة .[1] فكوريا الجنوبية التي يبلغ عدد سكانها نحو 51.7 مليون نسمة في عام 2021، يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي لها نحو 1.8 تريليون دولار في نفس العام. كما يبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي لها نحو 2.3%، فى عام 2021. وبالنسبة للتجارة، فقد بلغت الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية نحو 644 مليار دولار، كما تمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي نحو 69.5% فى نفس العام. وبالنسبة للقطاع الصناعي فيسهم بنحو 24.6% في إجمالي العمالة، ونحو 35.6% في إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد، كما تسهم صادراته المصنعة بنحو 90% في إجمالي الصادرات السلعية، في عام 2021 [World Bank, World Development Indicators (WDI), 2024 & Asian Development Bank, 2022].

- **أهم ملامح التجربة الكورية في مجال تشجيع التصنيع الموجه للتصدير:**
  - **التصنيع الموجه للتصدير والتحول الهيكلي:** بعد نهاية الحرب الكورية في الفترة (1950-1953)، بدأت كوريا عملية التحول الاقتصادي بوضع الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية (1962-1966) والتي ركزت على استراتيجية تشجيع التصدير (حشمت، 2010). كما قامت الحكومة الكورية بتدعيم استثمارات البنية الأساسية وصناعات السلع الاستهلاكية. ومنذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، بدأت الحكومة الكورية في إعطاء اهتمام كبير للصناعات الثقيلة كصناعة الآلات، الإلكترونيات وبناء السفن. ولقد اتسمت سياسة الحكومة الكورية في بداية عهدها بالتصنيع بالإسراع في الاحتكارات الخاصة كبيرة الحجم (Chaebol)[2] ؛ فنحو 90% من إجمالي المنتجات كانت تنتج بواسطة أكبر ثلاثة مشروعات في كل صنف. كما ساهمت المشروعات الاحتكارية الخاصة الكبيرة (أكثر من 100 عامل) بنحو 45% في الصادرات الكورية (أبوالعينين، 1996). ومع بداية الثمانينات بدأت الحكومة الكورية في استخدام سياسات لتهيئة المناخ اللازم لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وفى هذا السياق فقد اضطلعت الحكومة الكورية بدور نشط في إعادة تشكيل هيكل الصناعة، فأعادت تنظيم الصناعات بصورة كاملة وفق النموذج الياباني الذي يجعل من الحكومة صاحبة الدور الأساسي في خفض طاقات الإنتاج (صناعة السفن كمثال). كما قامت الحكومة بتشجيع القطاع الخاص على التحول من الصناعات كثيفة عنصر العمل إلى الصناعات[3] كثيفة عنصري رأس المال والتكنولوجيا[4].

[1] فبعد أن كانت كوريا الجنوبية واحدة من أفقر دول شرق آسيا في خمسينيات القرن الماضي، استطاعت عبر الطفرة التنموية التي حققتها أن تزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من 225 دولار فقط في عام 1970 إلى 28180 دولار في عام 2014. (المصدر: Ministry of Culture, sports and Tourism, 2018)

[2] يرجع ذلك إلى أساليب السياسة النقدية والمالية المتبعة بواسطة الحكومة الكورية في ذلك الوقت؛ فمنذ عام 1961 بدأ النظام المصرفي يفقد استقلاله تدريجيًا، فنحو50% من رأس مال البنوك التجارية انتقل إلى الحكومة، التي أصبحت قادرة على منح القروض المدعومة، والمشاركة في المشروعات واسعة النطاق المدارة بواسطة الدولة . وفى مجال دعم المؤسسات الكبيرة (Chaebol): مثل دايو، سامسونج، هيونداي وصنكيونج والتي مثل رقم أعمالها في بعض الأحيان نحو8% من الناتج المحلى الإجمالي لكوريا الجنوبية، قدمت الحكومة الكورية في السبعينيات من القرن الماضي قروضًا بأسعار فائدة حقيقية سالبة (أي أسعار فائدة نقدية تقل عن معدل التضخم السائد في ذلك الوقت)، كتفضيل للمشروعات التي تخدم الاستراتيجية الصناعية التي تمليها الحكومة الكورية (أبوالعينين، 1996 ؛ عبد الحسين، 2006).

[3] جاء هذا التحول كنتيجة طبيعية لعدة عوامل من بينها: الحصول على جرعات كبيرة من المساعدات الفنية المتطورة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومن اليابان بصفة خاصة. فضلاً عن الاستيعاب السريع للخبرات الفنية. وقد لعب العنصر البشرى دورًا كبيرًا في هذا المجال باعتباره أداة هامة للتنمية وأحد المستفيدين منها في ذات الوقت. ففي ظل ندرة الموارد الطبيعية

وكنتيجة لما سبق، حدث تحول في هيكل الصناعات الكورية وكذلك هيكل الصادرات. فبعد أن كانت المنتجات الأولية تمثل نحو 72.6% من إجمالي الصادرات في عام 1962، تليها منتجات الصناعات الخفيفة بنسبة 20.3% ثم منتجات الصناعات الثقيلة والكيماوية بنسبة 7.1%. أصبحت الصادرات من السلع المصنعة تمثل النسبة الغالبة من إجمالي الصادرات السلعية. كما حدث تحول في هيكل الصادرات المصنعة؛ حيث تمثلت أهم السلع المصدرة فيما يلي: السيارات-الأجهزة المنزلية-السلع الإلكترونية-الحاسبات الآلية-البتروكيماويات-السفن-الآلات-المعدات-المولدات الكهربائية (معهد التخطيط القومى، 2008).

- **سياسة تدعيم الصادرات:** لم تخف كوريا الجنوبية سياستها في تدعيم أي صناعة موجهة للتصدير بشكل مباشر[1] على الرغم مما تعرضت له من ضغوط سياسية شديدة من بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وفى هذا المجال قدمت الحكومة الكورية مجموعة من الحوافز والإجراءات من أهمها (أبو العينين، 1996؛ حشمت، 2007): [(1) رد نسبة من الرسوم الجمركية على الواردات من المواد الأولية (مستلزمات الإنتاج) المستخدمة في إنتاج سلع تصديرية. (2) رد نسبة (جزء) من الضريبة المفروضة على القيمة المضافة أو ضريبة الاستهلاك المقررة على بعض مستلزمات الإنتاج إلى المنشآت المصدرة وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة. (3) خصم مصاريف التسويق، الإعلان والمعارض في الخارج إما من الضريبة أو اعتبارها مصروفًا استثماريًا (مزايا ضريبية للشركات المصدرة). (4) منح المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم المصدرة قروضًا قصيرة الأجل بأسعار فائدة تفضيلية[2] (5) تدعيم البنية الأساسية التي تدهورت حالتها خلال الفترة 1973-1993. وتخفيض أسعار خدمات العديد من استثمارات البنية الأساسية المتعلقة بقطاع التصدير. (6) تبسيط الإجراءات أو اللوائح التي تنظم عمل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات الخدمات أو البنية الأساسية. (7) معالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون بحسم وبسرعة وبالأخص فيما يتعلق باللوائح والقوانين التي تحكم أذون استيراد مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة، وبقواعد ولوائح الفحص والتفتيش والجمارك وبخاصة فيما يتعلق بالمنشآت التصديرية. وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن سرعة وكفاءة عملية التخليص الجمركي في كوريا الجنوبية، لا يضاهيها فيها إلا سنغافورة، بعد أن غطت كافة منافذها الجمركية بشبكة ذكية من الحاسبات الآلية التي تساعد على الإفراج الفوري عن كل السلع الواردة في نفس اليوم دون أية تعقيدات. كما بدأت كوريا في عملية توحيد عمليات التثمين الجمركي آليًا دون تدخل بشرى مما أدى إلى تخلص عمليات الإفراج من الاتهامات الخاصة بالفساد الإداري والرشوة التي كانت تمثل أحد أهم معالم كوريا سابقًا. (8) تعديل سياسات الاستيراد التي تهدف إلى دخول المواد الأولية والسلع الرأسمالية والتكنولوجيا التي تحتاجها القطاعات الصناعية أو الخدمية الموجهة للتصدير. (9) إقامة المناطق الحرة للصناعات التصديرية، والإسهام في تصدير كافة منتجاتها للخارج وتشجيعها،

والكثافة السكانية جعلت كوريا الجنوبية رهانها الحقيقي على التعليم والتدريب. فالتعليم وحده يستنفد نحو20% من الدخل القومي الإجمالي باعتبار أن الاستثمار فيه هوالاستثمار الحقيقي. ومن اللافت للنظر في التجربة الكورية الجنوبية في مجال التعليم الاهتمام بأندية العلوم التي تربط بين الجانب النظري والجانب التجريبي، فهناك ربط بين المدرسة والمصنع. وكنتيجة للاهتمام الكبير بالاستثمار في التعليم والتدريب فقد حظيت كوريا الجنوبية بموارد بشرية ذات كفاءات فائقة مكنت من التوسع في مجالات =التكنولوجيا والتصنيع المتطور. ليس هذا فحسب بل إن الخبرات الكورية الجنوبية تغزومجالات العلم والمعرفة في العالم أجمع؛ وفى هذا السياق يقدر إجمالي تحويلات الكوريون العاملون بالخارج نحو7.4 مليار دولار في عام 2020. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
(حشمت، 2010، عرب, Asian Development Bank, 2022, 2010)

[4] جاء هذا التحول نتيجة للتغير في الميزة النسبية للصادرات، كنتيجة لارتفاع تكلفة عنصر العمل -الذي ظل لفترة طويلة منخفضًا- ومن ثم كان الاتجاه إلى الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا (حشمت، 2007؛ معهد التخطيط القومى، 2008).

[1] تم إلغاء إعانات التصدير المباشرة في إبريل 1998 (معهد التخطيط القومى، 2008).

[2] حتى يتسنى للدولة الكورية إحكام سيطرتها على النظام المصرفي، قامت بإنشاء العديد من المصارف المتخصصة مثل: بنك التنمية الكورية 1974، بنك التبادل الكوري 1976، البنك الوطني، بنك الصناعات الوسيطة، وبنك الاستيراد والتصدير في عام 1976. وقد أسهمت هذه البنوك بنحو70%-80% من أموال الشركات الكورية في صورة قروض قصيرة ومتوسطة الأجل. كما ارتبطت كل شركة بمصرف رئيس يمارس نشاطًا تحكميًا في قرارات الإدارة بما يضمن حماية الشركة وحسن الامتثال لتوجيهات الدولة ومساعيها التنموية (كامل & العبيدى، غير معروف سنة النشر).

والبيع عند أي سعر للمنتج. (10) إنشاء البنك الكوري للصرف الأجنبي ليتولى كافة شؤون الصرف الأجنبي فيما يتعلق بالتجارة الخارجية.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر والتوجه التصديرى:**[1] خلافًا لما يتمتع به الاستثمار الأجنبي المباشر من تشجيع في دول شرق آسيا، قلّصت كوريا الجنوبية –في بداية تعاملها مع الاستثمار الأجنبي المباشر- نسبة مساهمة هذا النوع من الاستثمار في تنفيذ خططها التنموية، فتم وضع حد أقصى (20%) للمشاركة الأجنبية في جملة رأس المال المستثمر. ويستثنى من هذه النسبة المشروعات التي تنتج للتصدير فقط وكذلك المشروعات ذات الكثافة التقنية العالية. وعلى الرغم من محدودية نسبة مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه تم توجيهه إلى صناعات مختارة يغلب عليها الطابع التصديرى في إطار سياسة التصدير التي تبنتها الحكومة الكورية تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيقًا للسياسة الاقتصادية للدولة. وفى مرحلة تالية تم إلغاء هذه القيود المفروضة على نسبة الملكية. وفى مجال تشجيع الاستثمار في المناطق الصناعية التصديرية قدمت الحكومة الكورية العديد من الإعفاءات منها: (الإعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب بنسب معينة ولمدد محددة- المعاملة التفضيلية في التمويل وتقديم خدمات التخزين والنقل- تسهيل الحصول على المواقع الصناعية، توفير البنية الأساسية الضرورية للنشاط الصناعي- تبسيط الإجراءات الإدارية والفنية والحد من التعقيدات التي يواجهها المستثمر لإتمام الإجراءات والمعاملات اللازمة لمزاولة النشاط- تسهيل الحصول على الأراضي لإقامة المنشآت الصناعية- السماح بمعدلات عالية لإهلاك رأس المال تشجيعًا للإحلال والتجديد لزيادة الطاقة الإنتاجية).
- **السياسة الحمائية:** تعتمد السياسة الحمائية في كوريا الجنوبية في الأساس على التعريفة الجمركية. وتفرض التعريفة الجمركية بغرض الحماية وليس كمصدر للإيرادات العامة للدولة، بخلاف الصين التي تفرضها لغرضي الحماية والجباية. كما تعتمد كوريا الجنوبية على أنظمة تراخيص الاستيراد كأنظمة حمائية لبعض القطاعات مثل المنسوجات، الملابس، الأحذية والأرز (معهد التخطيط القومى، 2008).
- **المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** اعتمد الاقتصاد الكوري على الصناعات الصغيرة بشكل كبير مما ساهم في مضاعفة الناتج المحلى الإجمالي. وفيما يلي نعرض أهم ملامح دعم الحكومة الكورية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (معهد التخطيط القومى، 2008): [(1) حوافز عامة لهذه المشروعات وتشمل: السماح منذ عام 1965 للمستوردين باستيراد السلع الرأسمالية والوسيطة دون قيود مع إعفائها من الرسوم الجمركية- تخفيض الضرائب المباشرة على الدخول الناشئة عن التصدير بنسبة 50%- زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في هذه المشروعات حتى يمكنها منافسة اليابان حتى في أسواقها الداخلية (مثال ذلك: صناعات المنسوجات والصيني)- خصصت الحكومة نحو 1.6 تريليون وون كورى خلال الفترة (2000-2007) للمساعدة في الأبحاث والدراسات الهادفة لتطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة خاصة تلك التي تنتج القطع والأجزاء الصناعية- إنشاء بنك متخصص لتمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، قبول الودائع، المشاركة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية- قدمت الحكومة الائتمان متوسط وقصير الأجل بفائدة مدعمة كحافز للمصدرين، بمنحهم القروض، في حالة كونها بالعملة المحلية، بفائدة تفضيلية مقدارها 18% مقارنة بالمعدل السائد 26%. (2) الجهات المسؤولة عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كوريا الجنوبية: (أ) إنشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة الحكومة الكورية في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد ارتكزت هذه سياسات هذه الهيئة على عدة محاور نبينها فيما يلي: توجيه الصناعات الصغيرة إلى التصدير- إنشاء المدن الصناعية للصناعات الصغيرة وإقامة العديد من المجمعات الصناعية

[1] كما اقتضت السياسة الحكومية المشاركة المحلية بنسبة 50% في المشروعات كثيفة العمالة أوالموجهة إلى الأسواق المحلية أوالمعتمدة على الموارد المحلية (معهد التخطيط القومى، 2008).

بها- تقديم الخدمات الاستشارية الإدارية والفنية- إنشاء مراكز الإرشاد والمدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني. (ب) تكليف السفارات الكورية المنتشرة في جميع أنحاء العالم بمسؤولية الترويج للسلع الكورية المختلفة بالدول التي تتواجد بها هذه السفارات. (ج) إنشاء مكتب لدعم الصادرات بوزارة التجارة، لمتابعة الأداء اليومي لكبار المصدرين والتغلب على المشاكل التي تعوق نشاطهم التصديرى. (د) هيئة تنظيم التجارة (Kotra)، والتي أنشأت في عام 1964، بهدف تنمية الصادرات الكورية. وتقوم الهيئة بعمل أبحاث عن الأسواق الأجنبية، متابعة التطور في الأذواق العالمية، الدعاية للمنتجات الكورية، تقديم المعلومات عن المنتجات الجديدة المنافسة، تقديم كافة المعلومات والبيانات التصديرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة. وتمارس الهيئة عملها عبر مكاتبها المنتشرة في العديد من دول العالم والتي تقدر بنحو200 مكتب. (هـ) مؤسسة التجار الكوريون: وتحصل 1% من إجمالي قيمة الواردات لتمويل جهود ترويج الصادرات الكورية في الأسواق العالمية] .

3/4 التجربة الماليزية:

استطاعت ماليزيا تحقيق طفرة تنموية استحقت بالفعل وصف "المعجزة"؛ حيث استطاعت أن تصبح إحدى الدول الصناعية من الجيل الثاني بعد النمور الآسيوية. وذلك على الرغم من أن ماليزيا عقب استقلالها لم تكن سوى مجتمع زراعي منخفض الدخل يتسم بتنوع الأصول العرقية والثقافية والدينية لسكانه، وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها ماليزيا نذكر منها: الاضطرابات العرقية ذات البعد الاقتصادي في عام 1969، الركود الاقتصادي في الثمانينات، والأزمة المالية الآسيوية في عام 1997 (عبد الخالق، 2004 & عوض، 2005).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذا الإنجاز التنموي قد تحقق بفضل عدة عوامل من بينها استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، والتي سنعرض لأهم ملامحها فيما بعد. ويرجع الفضل فيما تحقق من نمو سريع للاقتصاد الماليزي إلى الصادرات من السلع المصنعة. فماليزيا التي يبلغ عدد سكانها نحو 32.7 مليون نسمة في عام 2021، يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالي لها نحو 372.7 مليار دولار ويبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي لها نحو 3.1% فى عام 2021. وبالنسبة للتجارة، بلغت الصادرات السلعية الماليزية نحو 299.2 مليار دولار، كما تمثل نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي نحو 144.2% فى نفس العام. أما بالنسبة للقطاع الصناعي فيسهم بنحو 25.9% في إجمالي العمالة في عام 2021، كما يسهم بنحو38.2 % في إجمالي القيمة المضافة المتولدة في الاقتصاد في نفس العام. وتسهم الصادرات الصناعية بنحو 70% في إجمالي الصادرات السلعية في نفس العام [World Bank, World Development Indicators (WDI), 2024 & Asian Development Bank, 2022].

- **أهم ملامح التجربة الماليزية في مجال تشجيع التصنيع الموجه للتصدير:**

- **دور الدولة في تبنى التصنيع الموجه للتصدير:** انتهجت ماليزيا استراتيجية تنموية تقوم على التصنيع بغرض التصدير، واستطاعت بفضل ذلك أن تتحول من دولة تعتمد بالأساس على تصدير المواد الخام (المطاط والقصدير) إلى دولة صناعية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية. وفى هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الدولة الماليزية قد لعبت دورًا هامًا في إنجاح عملية التصنيع التي مرت بعدة مراحل هي: مرحلة الإحلال محل الواردات خلال الفترة (1957-1969)، مرحلة الصناعات الموجهة للتصدير (1970-1979)، مرحلة التصنيع الثقيل (1981-1985)، الصناعات الصغيرة والمتوسطة (1986-1995)، والعناقيد الصناعية (1996-2007) (يسن، 2011).

وفى هذا السياق، تجدر الإشارة إلى مجموعة من الأدوات التي استخدمتها الدولة الماليزية لتمكنها من تحقيق أهدافها التنموية بكفاءة نذكر منها:

- التخطيط الذي يعد بمثابة العمود الفقري للسياسة الاقتصادية، فلم تهتم الدولة بعملية وضع وتصميم الخطط فقط بل اهتمت أيضًا بعملية التنفيذ والمتابعة لضمان النجاح وتحقيق الأهداف المرجوة. وفى هذا الإطار تتبنى ماليزيا خططًا طويلة الأجل تمتد لعشرين سنة تقسم إلى أربعة خطط خمسية، وتتم مراجعة كل خطة في منتصف المدة أي بعد سنتين ونصف. وقد شهد التخطيط في ماليزيا نجاحًا كبيرًا لعدة عوامل من أهمها: واقعية الخطة،

المراجعات النصفية للخطة، وانصياع القطاع الخاص لخطط الدولة وخضوعه لإشرافها وتطبيق مبدأ ماليزيا المتعاضدة الذي يعنى مشاركة القطاع الخاص في بناء الدولة الماليزية من خلال دفع ضريبة على أرباح الشركات بنسبة 30% من هذه الأرباح لتمويل خطط التنمية.

- لم يكن تنفيذ استراتيجيات التصنيع ممكنًا لولا وجود الأنشطة المساعدة التي قدمتها الحكومة مثل تخفيض العوائق البيروقراطية-تنمية الموارد البشرية- التخطيط- البحث والتطوير- مراجعة المناهج التعليمية لمقابلة الاحتياجات المتغيرة لبرنامج التصنيع. ومثال ذلك: زيادة المخصصات التنموية للتنمية الصناعية من 1.5 مليار رنجت خلال الفترة (1991-1995) لتصل إلى 2.6 مليار رنجت خلال الفترة (2001-2005). وتهدف هذه المخصصات إلى تحسين تنافسية الصناعة وتكملة جهود القطاع الخاص، من خلال التركيز على تنمية التكنولوجيا والتوسع في البنية التحتية للصناعة ورفع كفاءة الأيدي العاملة. فضلاً عن تنفيذ مجموعة من البرامج لدعم وتقوية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يمكنها من المساهمة بفاعلية في دفع النمو الاقتصادي في البلاد وبما يتيح للصادرات الماليزية حصصًا سوقية أكبر في الأسواق العالمية. ويتم تطبيق ذلك بالتوازي مع قيام مؤسسات تنفيذية بتقليل العوائق البيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بحيازة الأراضي والموافقة على منح تراخيص للمشروعات الصناعية (عثمان، 2005 ؛ عوض، 2005). توفير البنية التحتية: بتوفير مناطق صناعية مناسبة للمصدرين، وبخاصة مناطق التجارة الحرة التي تنتج للتصدير. ويبلغ عددها نحو 11 منطقة تجارة حرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد 7 منها مخصصة لإنتاج الإلكترونيات.
- سياسة التعليم وتنمية الموارد البشرية (سليم، 2005): تهتم الحكومة الماليزية اهتمامًا بالغًا بالتعليم باعتباره ركيزة للتقدم الاقتصادي. ففي عام 1986 في عهد مهاتير محمد القائد الحكيم الذي آمن بأهمية التعليم وامتلك تصورًا استراتيجيًا لدوره في التنمية- تم وضع أول سياسة قومية خاصة بالعلم والتكنولوجيا. وتمشيًا مع متطلبات العصر الحديث القائم على المعرفة قامت الحكومة الماليزية بمراجعة السياسة القومية سالفة الذكر ووضعت سياسة جديدة تتفق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين. وفى هذا السياق، قدمت ماليزيا نموذجًا للتنمية الرأسمالية الوطنية والأجنبية خاصة في مجال التصنيع الموجه للتصدير في مجال الصناعات الإلكترونية التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة، فضلاً عن دورها في نقل وتطوير تكنولوجيا ماليزية. ولتحقيق ذلك شجعت ماليزيا طلابها على الدراسة ببلاد الشرق الأقصى خاصة اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وتايوان للاستفادة من المصادر الجديدة للمعرفة والتكنولوجيا ونقل التكنولوجيا من هذه الدول إلى ماليزيا. كما تم التركيز على تطوير التعليم الفني والارتقاء بمستواه الكيفي ليكون خريجوه قادرون على الحصول على فرص عمل في السوق المحلية أو الخارجية، فضلاً عن التركيز بشكل رئيس في مجال التعليم العالي على البرامج الدراسية المرتبطة بالتكنولوجيا لمواجهة المتطلبات الحديثة لسوق العمل، خاصة في مجال التصنيع والإلكترونيات، البوليتكنيك وتكنولوجيا المعلومات.

وفى إطار حرص الدولة الماليزية على تشجيع التصنيع وتوفير قوة العمل التي يحتاجها المصانع فقد أنشأت الدولة الماليزية العديد من المراكز التقنية التي تقوم على الربط بين البحوث العلمية (الجانب الأكاديمي) والمصانع (الجانب التطبيقي)، كما تشارك ماليزيا العديد من المؤسسات المحلية والخارجية في أعمال البحوث التطويرية الموجهة أساسًا إلى الصناعة. ومثال ذلك (عوض، 2008): [(1) إنشاء العديد من المراكز التي أطلق عليها Giatmara Centers لتقديم تدريب مهاري قصير المدى يتناسب مع حاجة التنمية المحلية ويوجد نحو 128 مركزًا في أنحاء الدولة الماليزية. وتتراوح مدة الدراسة في هذه المراكز بين 6 أشهر-سنة. وتتنوع مجالات الدراسة ما بين البناء، الأثاث، التكنولوجيا، الكهربائية، الإلكترونيات، والطباعة. (2) وجود برامج أخرى مثل برامج التدريب التقني في العطلة المدرسية ونوادي التكنولوجيا. (3) إنشاء العديد من المعاهد

المشتركة مع عدد من الدول الأجنبية. ومثال ذلك: المعهد الألماني-الماليزي، المعهد البريطاني-الماليزي، والمعهد الفرنسي الماليزي).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في كل من التحول الهيكلي والتصنيع للتصدير في ماليزيا:**

انتهجت الدولة الماليزية سياسة ناجحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى القطاعات الصناعية التي تخدم أهداف الدولة التنموية. وفى هذا السياق، نجد أن الحكومة الماليزية لم تتبع نمطًا معينًا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل اختارت سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء حاجيات وأهداف التنمية لصناعات وقطاعات معينة في مراحل التنمية المختلفة. وقد أدي تطور هيكل الحوافز في ماليزيا إلى الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز المحدد على القطاعات عالية التقنية والعناقيد الصناعية (معهد التخطيط القومى، 2008).

ويتسع نطاق الحوافز المقدمة في ماليزيا ليشمل الاستثمار في مجالات متنوعة منها، الصناعة، الزراعة، التكنولوجيا الحيوية، السياحة، حماية البيئة، البحث والتطوير، صناعة الأجهزة الطبية، التدريب، الشحن والنقل، تكنولوجيا المعلومات، الاقتصاد القائم على المعرفة، بالإضافة إلى الاستثمار في منطقة الوسائط المتعددة، وأنشطة أخري. وفيما يتعلق بالحوافز الرئيسية لقطاع الصناعة التحويلية، الذي اعتمدته ماليزيا محورًا للتنمية لفترة طويلة، فإن هذه الحوافز تتمثل في الإعفاء الضريبي المؤقت ومخصص ضريبة الاستثمار، وتشمل هذه الحوافز ما يلي: (حوافز للشركات عالية التكنولوجيا- حوافز للمشروعات الاستراتيجية- حوافز الشركات متوسطة وصغيرة الحجم- حوافز تقوية الارتباطات الصناعية- حوافز صناعة الآلات والمعدات- حوافز صناعة أجزاء ومكونات وأنظمة السيارات- حوافز إضافية أخري لقطاع التصنيع) (Malaysian Industrial Development Authority, (MIDA), 2024).

وخلال مراحل التنمية المختلفة، تضمنت سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حزمة من الحوافز شملت إعفاءات وتخفيض الضرائب، وإعفاء الصادرات من رسوم الجمارك، والضرائب، وإعفاء المناطق الحرة من قوانين الملكية، وتقديم خدمات البنية الأساسية المدعومة، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وقد تبلورت كافة الإعفاءات والتخفيضات وحقوق الملكية وكافة الحوافز الممنوحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر تحت مظلة قانون تشجيع الاستثمار عام 1986 (Investment Promotion Act 1986)، والذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار في الصناعات الموجهة للتصدير (معهد التخطيط القومى، 2008). وطبقًا لهذا القانون فإن كل قطاعات التصدير مفتوحة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتحدد نسبة ملكية الاستثمار الأجنبي المباشر في مشروعات التصدير في ضوء الإنجاز التصديرى[1].

وكنتيجة لسياسة الدولة الماليزية في توفير البيئة الملائمة للاستثمار، استطاع الاقتصاد الماليزي التحول من اقتصاد أولى يعتمد على سلعتي المطاط والقصدير إلى اقتصاد قائم على التصنيع الموجه للتصدير، تشكل الصادرات المصنعة أكثر من 80% من إجمالي

[1] وذلك وفقًا للقواعد التالية: [(1) يستثني من شرط الملكية المشروعات التي تصدر على الأقل 80% من إنتاجها. (2) تحدد نسبة الملكية للمشروعات الأخرى الموجهة للتصدير على النحو التالي: (أ) المشروعات التي تصدر 51% -79% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية حتى 79% ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل مثل: مستوي التكنولوجيا، حجم الاستثمار، الموقع، القيمة المضافة، استخدام المواد الخام والمكونات المحلية. (ب) المشروعات التي تصدر 20%-50% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية بين 30%-51% ويعتمد ذلك على مجموعة من العوامل المذكورة في البند السابق. (ج) المشروعات التي تصدر أقل من 20% من إنتاجها، يسمح لها نسبة ملكية 30% كحد أقصي. (د) المشروعات التي تقدم سلعًا عالية التقانة أومنتجات أولي بالرعاية للسوق المحلية، ربما لا يسمح لها بالملكية الكاملة). ومنذ عام 1998، ألغي شرط الملكية وسمح بالملكية الكاملة للأجانب في كافة قطاعات الصناعة التحويلية بدون أي شرط تصديري وذلك لكل المشروعات الاستثمارية الجديدة أوالتوسع في المشروعات القائمة المنفذة حتى 2003/12/31. وقد أدي هذا الإجراء إلى تشجيع المستثمرين الأجانب على المنافسة في السوق المحلية، وذلك باستثناء 7 أنشطة قاصرة على المنشآت المحلية الصغيرة والمتوسطة. وفي يناير 2003، قررت وزارة التجارة والصناعة الماليزية، قررت جعل التحرير بشكل دائم ليصبح قطاع الصناعة التحويلية مفتوحًا بالكامل وبدون استثناءات للاستثمار الأجنبي. لكن في حالة الشركات غير الصناعية المحلية الأجنبية لا بد من وجود شريك محلى من المالاي بنسبة 30% من رأس المال فضلاً عن ضرورة أن تعكس قوة العمل في الشركة التركيبة العرقية لماليزيا (عوض، 2008 , OECD, 1999).

الصادرات. وتشكل الصادرات من المنتجات الإلكترونية والكهربية نحو 61,7% من إجمالي الصادرات المصنعة في عام 2000. ومن ثم يمكن القول إن هذا التحول السريع للاقتصاد الماليزي قد تم بقيادة قطاع الصناعة التحويلية[1] –بالنظر إلى مساهمته في كل من الناتج المحلى الإجمالي، العمالة، والصادرات- والذي يرتكز على الاستثمار الأجنبي المباشر لفروع الشركات متعددة الجنسيات (يسن، 2011).

- **السياسة الحمائية:** اعتمدت السياسة الحمائية في ماليزيا على التعريفة الجمركية؛ حيث يتمثل الهدف من فرض التعريفة الجمركية في الحماية وليس الجباية، وتتشابه في ذلك كل من ماليزيا وكوريا الجنوبية.
- **تشجيع الصادرات:** بالإضافة إلى ما تقدمه ماليزيا من حوافز للمشروعات التصديرية والتي سبق ذكرها، تمنح الشركات المصدرة للخارج والتي تقوم بتجميع الأجهزة المنزلية بمكون محلى 80% مزايا ضريبية وإعفاء ضريبي مفتوح في حالة تصدير 80% من الإنتاج. وإجمالاً يمكن القول إن ماليزيا تفضل توفير بنية أساسية مرتفعة الجودة على تقديم إعفاءات ضريبية أو تقديم دعمًا نقديًا للصادرات (معهد التخطيط القومى، 2008). فضلاً عن وجود العديد من الحوافز الأخرى التي نبينها على النحو التالي (حشمت، 2010): [(1) العمل بنظام الدروباك لكافة المواد الخام الوسيطة المستخدمة في إنتاج السلع التصديرية، وتعد الشركات المنتجة للسلع الإلكترونية والكهربية والملابس الجاهزة من أهم الشركات المستفيدة من هذا النظام. (2) في عام 1995 تم تعديل قانون المناطق الحرة الصادر في عام 1990 لوقف تحول المناطق الحرة إلى منافذ جمركية لدخول السلع المعفاة جمركيًا إلى داخل البلاد. حيث تم تقسيم المناطق الحرة إلى مناطق حرة تجارية ومناطق حرة صناعية كما تم منع تجارة التجزئة في هذه المناطق. (3) في إطار برنامج تمويل الصادرات تقوم الدولة الماليزية بدعم أسعار الفائدة على قروض المصدرين اللازمة لشراء احتياجاتهم من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للسلع التصديرية، بشرط ألا تقل قيمة القرض عن 10000 رينجت وألا يزيد عن 30 مليون رينجت، وألا تزيد فترة التمويل عن 4 شهور. وتقوم البنوك التجارية طبقًا لهذا النظام بتوفير 80% من قيمة عقد التصدير أو 100% من فاتورة شراء المنتج المحلى أو 70% من السلعة المستوردة من الخارج. (4) إنشاء بنك التصدير والاستيراد الماليزي في عام 1995 بهدف تمويل، وتسويق الصادرات خاصة السلع الرأسمالية والاستثمارية، ولتوفير معلومات وبيانات عن الأسواق الخارجية والعملاء الخارجيين. (5) تقديم خدمة التأمين على الصادرات من خلال الشركة الحكومية الماليزية للتأمين على تمويل الصادرات. وتعتبر الصادرات الماليزية لآسيا هي أكثر الصادرات استفادة من هذا النظام. (6) إعفاء أقساط التأمين المدفوعة على الصادرات من وعاء دخل الشركات المصدرة الخاضعة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية. ويمنح الإعفاء المذكور كحافز للشركات المصدرة لدخول الأسواق غير التقليدية خاصة إفريقيا، شرق أوروبا، ودول الكومنولث. (7) تقديم خدمات الترويج للصادرات وخدمات

[1] تشير إحدى الدراسات إلى أن ما حدث من تحول هيكلي في ماليزيا قد قاده قطاع الصناعة –بمعناه الواسع والذي يشمل كل من التعدين، الصناعة التحويلية والإنشاءات- والذي زادت مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي من 23.5% في عام 1965 إلى 37.6% في عام 2009، كما زادت مساهمته في العمالة من 14% في عام 1970 إلى 35.4% في عام 2009. وفى هذا الخصوص، فقد لعب قطاع الصناعة التحويلية الدور البارز في عملية التحول الهيكلي في ماليزيا؛ حيث زادت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي من 10.4% في عام 1965 إلى 26.6% في عام 2009، كما زادت مساهمته في العمالة من 8.7% =في عام 1970 إلى 28.4% في عام 2009. ويستحوذ هذا القطاع على نحو 41% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى ماليزيا خلال الفترة (2000-2009) مقابل نحو 63% خلال الفترة (1990-1999). وفى هذا السياق، نجد أن قطاع الإلكترونيات والمنتجات الكهربية قد لعب دورًا كبيرًا في عملية التحول الهيكلي داخل قطاع الصناعة التحويلية وقطاع الصناعة بمعناه الواسع؛ فقد استحوذ هذا القطاع على نحو 80% -في المتوسط- من إجمالي الاستثمارات في المشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية خلال الفترة (1987-2008)، كما استحوذ على نحو 35.4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال نفس الفترة. ومن حيث مساهمة هذا القطاع في العمالة فقد زادت مساهمته في إجمالي العمالة للمشروعات الموافق عليها من قبل هيئة التنمية الصناعية الماليزية من نحو 19.5% كتوسط للفترة (1980-1986) لتصل إلى نحو 36% كمتوسط للفترة (1987-2008). ومن ثم يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر الذي اجتذبته وطوعته ماليزيا قد ساهم بشكل كبير في إنجاح نموذجها التنموي وفى إنجاح تجربتها الخاصة بالتصنيع للتصدير. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (يسن، 2011).

التسويق مجانًا من خلال هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية MTRADE. ويتركز نشاط الهيئة في إيجاد أسواق جديدة للمنتجات الماليزية فضلاً عن زيادة الصادرات الماليزية إلى الأسواق القائمة، من خلال مكاتب الهيئة المنتشرة في 25 بلدًا والتي تم تجهيزها في عام 1995 بشبكة كاملة للمعلومات والاتصالات تتضمن كافة البيانات المتاحة عن السلع المتاحة للتصدير من واقع البيانات التي تقدمها الشركات بصفة دورية للهيئة (شركات ضخمة، شركات متوسطة الحجم، شركات صغيرة الحجم). كما يتركز نشاط الهيئة أيضًا في توفير المواد الخام اللازمة للصناعة بأرخص الأسعار من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع اتحادات منتجي ومصدري المعادن، والمواد الخام النباتية والحيوانية في الدول المختلفة].

- **حماية الصادرات:** تعد السيارات أكثر أنواع الواردات الخاضعة للحماية عن طريق التعريفة القيمية، بالإضافة إلى بعض أنواع المشروبات، الملابس والمنسوجات، الأحذية، منتجات المطاط، والمنتجات الزجاجية. كما تستخدم ماليزيا نظام تراخيص الاستيراد لترشيد الواردات وتنظيم السوق المحلى وتشجيع الصادرات. كما تطبق ماليزيا قواعد المنشأ المطبقة عالميًا للتأكد من احتواء البضائع على قيمة مضافة بنسبة 40% حتى تتمتع بالإعفاءات والتخفيضات الجمركية (حشمت، 2010).
- **دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:** من أهم المزايا التي صاحبت البرنامج الصناعي في ماليزيا زيادة أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي كان لها دور هام في التنمية الاقتصادية ودائمًا ما كان ينظر إلى تنمية هذه المشروعات باعتبارها أداة أساسية لنقل التكنولوجيا وتنمية المهارات المحلية (عثمان، 2005). وتقوم الحكومة الماليزية بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرًا إلى دورها الحيوي في دعم جهود التصنيع الذي يمثل القطاع الرئيس لهذه المشروعات، وذلك من خلال تقديم بعض الحوافز هي (معهد التخطيط القومى، 2008): (حوافز ضريبية لتشجيع الاستثمار- توفير البنية التحتية والخدمات الداعمة- منح للمساعدة- المشاركة في رأس المال- توفير التمويل اللازم من المصادر المختلفة- إعداد العديد من البرامج التي تستهدف دراسة الأسواق وكيفية الوصول إليها- إعداد الدورات التدريبية لتوفير العمالة الماهرة- تعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- تسهيل دخول منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة للأسواق الخارجية عبر مشاركتها في المعارض التجارية والبعثات التجارية عن طريق تمويل تكاليف المشاركة- انتهاج سياسة التصنيع العنقودي في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنيات الداعمة- توفير برامج لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للارتقاء بمستوى إنتاجها والحصول على معايير الجودة في الصحة والسلامة والبيئة والعمل، من خلال منح لهذه الصناعات لتحقيق الشهادات التي تحقق المعايير الدولية مثل: سلسلة الأيزو-الحلال جي إم بي-فضلاً عن المساعدات التقنية التي يقدمها معهد البحوث لصناعية بماليزيا- اعتماد سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال والتي ركزت بدورها على تنشيط وتنمية المشروعات الإنتاجية والتصنيعية المتخصصة في بعض القطاعات الإنتاجية خاصة التصديرية- شركة تطوير التكنولوجيا: وتقوم بدراسة احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأجهزة والمعدات التي تتميز بارتفاع أسعارها مقارنة بإمكانيات هذه المشروعات، والعمل على توفير هذه الاحتياجات. وتعد هذه الشركة بمثابة مراكز احتضان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فضلاً عن قيام هذه الشركة بتوفير العديد من الخدمات في مجالات البحث والتطوير والاستشارات الهندسية، نقل التكنولوجيا المتقدمة والتعاون الدولي المشترك، تنمية الموارد البشرية، خلق شبكات ومؤسسات للمشروعات، دعم برنامج إدارة الجودة).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد تناول التجارب التنموية الثلاث (الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا) التى حققت إنجازًا تنمويًا كبيرًا، نخلص إلى أن ما تحقق من إنجاز تنموى قاده اتباع نهج التصنيع للتصدير، الذى تم تبنيه فى ضوء استراتيجية وطنية تنموية متسقة. تقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من المحاور من بينها ما يلى: (1) دور واضح للدولة يرتكن إلى التخطيط السليم القائم على تحديد أولويات وأهداف واضحة، ومجموعة من السياسات والأدوات التى تعمل على تنفيذها المؤسسات ذات الصلة التى حُددت

أدوارها بعناية ودون تداخل. (2) التحديد السليم للقطاعات المستهدفة مع التحديد السليم للحوافز وسبل الدعم التى تناسب كل قطاع. (3) توفير بيئة استثمار مواتية تسمح بجذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجيهه إلى مناطق وصناعات التصدير. (4) توفير بنية أساسية ولوجستية متطورة وذات تكلفة معقولة. (6) دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة الصناعية التى تعمل فى إطار من التصنيع العنقودى. (5) توفير عمالة ذات تعليم وتدريب فنى متميزين. (6) تقليل الروتين والتعقيدات الإدرايية المتعلقة بعمليات الاستيراد اللازم لعمليات التصنيع. (7) دور واضح لدعم الصادرات الذى يتخذ العديد من الأشكال (دعم الطاقة، دعم مستلزمات ومكونات الإنتاج، قروض بأسعار فائدة صفرية أو تفضيلية).

5- نتائج البحث

تناولت الدراسة تحليلاً للوضع القائم للصادرات الصناعية المصرية كانعكاس لإطار السياسة الصناعية الحاكم للتنمية الصناعية والصادرات الصناعية، الإطار الموسسى والتشريعى والإجرائى ذات الصلة، وأهم المعوقات التى تقوض تنمية هذه الصادرات. ثم انتقلت الدراسة إلى بيان أهم ملامح التجارب الدولية (الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا) التى حققت انجازًا تنمويا بتبنى التصنيع للتصدير. وفى ضوء ذلك خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، يمكن بيان أهمها فيما يلى:

- عدم وجود استراتيجية تنموية واضحة تقوم على توزيع الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة فى إطار التنسيق وعدم التداخل، تستهدف التصنيع للتصدير عبر التركيز على قطاعات محددة، وتعتمد على تقديم مجموعة محددة من الحوافز فى إطار من بيئة مواتية للاستثمار بشكل عام والصناعى بشكل خاص. فعلى سبيل المثال، لم تكن السياسة الصناعية هى المحرك لسياسة الاستثمار فى مصر، كغيرها من الدول (الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا).
- لم تنجح السياسة الصناعية التى طبقت فى مصر فى تحقيق طفرة صناعية يمكن معها الانتقال إلى مراحل تصنيعية أعلى أو إنجاز تصديرى ملموس. وكنتيجة لذلك بقت هذه السياسة متأثرة بمرحلة الإحلال محل الواردات وفى أحسن حالاتها عملت على تشجيع التصدير، ولم تنجح فى إرساء قواعد التصنيع للتصدير.
- وكنتيجة لما سبق، عانت الصادرات الصناعية من مجموعة من العوائق التى قوضت قدرتها على النمو بشكل يتناسب مع تطلعات الاقتصاد المصرى وإمكاناته. وقد رتب ذلك تواضع النصيب النسبى للصادرات المصنعة المصرية فى الإجمالى العالمى (0.135% فى عام 2021)، تراجع النصيب النسبى لها فى إجمالى الصادرات السلعية المصرية لصالح زيادة الصادرات البترولية فى هذا الإجمالى بين عامى 2012 و2021. كما رتب اعتماد هذه الصادرات على قاعدة الموارد بشكل رئيس، فضلاً عن تركزها فى عدد محدود من السلع التصديرية أو أسواق التصدير. ومن ثم يمكن القول، إن استمرار الأوضاع القائمة دون تغيير حقيقى لن يفضى إلى تنمية صناعية حقيقية أو إلى زيادة الصادرات إلى المستوى المنشود (100 مليار دولار)، مما يقوض قدرة الاقتصاد المصرى على تحقيق نمو حقيقى مستدام.
- استطاعت التجارب التنموية الثلاث (الصين-كوريا الجنوبية-ماليزيا) أن تحقق إنجازًا تنمويًا كبيرًا قاده اتباع نهج التصنيع للتصدير، الذى تم تبنيه فى ضوء استراتيجية وطنية تنموية متسقة. تقوم هذه الاستراتيجية على مجموعة من المحاور من بينها ما يلى: (1) دور واضح للدولة يرتكن إلى التخطيط السليم القائم على تحديد أولويات وأهداف واضحة، ومجموعة من السياسات والأدوات التى تعمل على تنفيذها المؤسسات ذات الصلة التى حُددت أدوارها بعناية ودون تداخل. (2) التحديد السليم للقطاعات المستهدفة مع التحديد السليم للحوافز وسبل الدعم التى تناسب كل قطاع. (3) توفير بيئة استثمار مواتية تسمح بجذب الاستثمار الأجنبى المباشر وتوجيهه إلى مناطق وصناعات التصدير. (4) توفير بنية أساسية ولوجستية متطورة وذات تكلفة معقولة. (6) دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة الصناعية التى تعمل فى إطار من التصنيع العنقودى. (5) توفير عمالة ذات تعليم وتدريب فنى متميزين. (6) تقليل الروتين والتعقيدات الإدرايية المتعلقة بعمليات الاستيراد اللازم لعمليات التصنيع. (7) دور واضح لدعم الصادرات الذى يتخذ العديد من الأشكال (دعم الطاقة، دعم مستلزمات ومكونات الإنتاج، قروض بأسعار فائدة صفرية أو تفضيلية).

6- التوصيات

فى ضوء مشكلة وتساؤلات البحث والأهداف التى يسعى إليها، تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات، والتى يمكن بيانها فيما يلى:

- تبنى استراتيجية عاجلة للتصنيع للتصدير كأولوية قومية، كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة لمصر: يصاغ وفقًا لها الخطط والسياسات ذات الصلة، تقوم على توزيع الأدوار بين المؤسسات ذات الصلة فى إطار التنسيق وعدم التداخل، تستهدف التركيز على قطاعات محددة ذات قدرات تصديرية محتملة مرتفعة[1]، يوضع لها مجموعة من الحوافز الجاذبة للاستثمار المحلى والأجنبى، أسوة بالدول الرائدة، على أن تتناسب الحوافز مع نسبة الإنجاز التصديرى. علاوة على التركيز على مناطق صناعية مؤهلة للتصنيع للتصدير، تعمل فى ضوء التصنيع العنقودى، وتكون قريبة من الموانىء ونقاط التجارة الرئيسية.
- دعم المشروعات الصناعية، التى تعمل بهذه المناطق، وتصدر نسبة معينة بحوافز تفضيلية (مثال ذلك: توفير خط ائتمانى دائم، قروض بأسعار فائدة تفضيلية، إعفاء/تخفيض أو إلغاء الضرائب على النشاط، توفير الأراضى الصناعية المرفقة بأسعار تفضيلية، تخفيض تكلفة الطاقة).
- أن تقود سياسات التصنيع سياسات الاستثمار وليس العكس (UNCTAD, 2018).
- أن تتكامل خطط التنمية الصناعية مع خطط التعليم والبحث العلمى وغيرها من الخطط ذات الصلة.
- أن تتضمن الخطط مستهدفات محددة يمكن تحقيقها مع استخدام آلية للمراجعات الدورية، لتدنية الانحرافات وتصحيحها.
- العمل على تحسين جاذبية مناخ الاستثمار فى مصر عبر إصلاحات تستهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلى، وتحسين الحوكمة والشفافية وزيادة جهود مكافحة الفساد. فمناخ الاستثمار فى أية دولة مضيفة هومرآة عاكسة لما يتمتع به/يعانى منه المستثمر المحلى (لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى: يسن، 2021).

7- البحوث المستقبلية

تناول البحث سبل تنمية الصادرات الصناعية المصرية فى ضوء التجارب الدولية الرائدة، إلا أنه يمكن البناء على ذلك بالعمل على مجموعة من الدراسات التى تغطى المجالات ذات الصلة والتى تتمثل فيما يلي:

- تحليل قطاعى للإمكانات المرتقبة للصادرات المصنعة فى القطاعات التصديرية الواعدة.
- دراسة أثر الصادرات المصنعة على التنمية المستدامة فى مصر.
- تحليل أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على الصادرات المصنعة فى مصر.
- دراسة أثر البيئة المؤسسية على الصادرات المصنعة فى مصر.

[1] يمكن البدء بالسلع المصنعة التى تتمتع مصر فيها بميزة نسبية ظاهرة، وعددها **26** سلعة تصديرية، والتى يوضحها الجدول رقم (2) بالملحق.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (1): أهم السلع المصنعة التصديرية لعام 2021

HS	السلعة التصديرية	قيمة الصادرات (بالمليار دولار)	(% من إجمالى الصادرات المصنعة)*	(% من إجمالى الصادرات العالمية لنفس السلعة)
39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه	2.78	11.92	0.34
85	الآلات والأجهزة الكهربية	2.4	10.26	0.07
31	الأسمدة	2.23	9.52	2.62
72	الحديد والصلب	1.78	7.63	0.32
62	مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه	1.33	5.69	0.57
71	اللآلىء الطبيعية والأحجار الكريمة	1.16	4.97	0.14
25	الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت	0.826	3.53	1.57
76	الألومنيوم والمواد المصنوعة منه	0.785	3.36	0.33
61	مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه	0.714	3.06	0.26
28	منتجات كيماوية	0.640	2.74	0.4
70	الزجاج والآنية الزجاجية	0.603	2.58	0.67
73	مواد مصنوعة من الحديد والصلب	0.551	2.36	0.15
52	القطن	0.529	2.27	0.84
33	الزيوت العطرية، الراتينجات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة	0.486	2.08	0.29
49	كتب و صحف	0.477	2.04	1.26
57	السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات	0.472	2.02	2.55
84	آلات والأجهزة الميكانيكية وأجزاءها	0.433	1.85	0.02
48	الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون	0.423	1.81	0.23
74	النحاس والمواد المصنوعة منه	0.410	1.76	0.19
69	السيراميك	0.401	1.72	0.55
	إجمالى قيمة الصادرات المصنعة لمجموعة السلع المذكورة*	19.4	-	-

المصدر والملاحظات: البيانات الواردة بالجدول مصدرها: Trade Map Statistics (2024). *تعنى أن البيان محسوب. يبلغ عدد أهم السلع التصديرية المصنعة نحو 20 سلعة تستحوذ على نحو 83.1% من إجمالى الصادرات المصنعة فى نفس العام.

جدول رقم (2): السلع الصناعية التى تتمتع بميزة نسبية ظاهرة، لعام 2021

HS	السلعة التصديرية	قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA
31	الأسمدة	13.31
57	السجاد وغيرها من نسيج تغطية الأرضيات	12.94
25	الملح، السلفور، التربة والأحجار، مواد الجص، الكلس والأسمنت	7.97
49	كتب و صحف	6.37
52	القطن	4.27
70	الزجاج والآنية الزجاجية	3.4
68	ترابيع وسيراميك وبلاط	2.94
53	ألياف نسيجية	2.92
62	مواد اكسسوارات الزينة والملابس غير المحبوكة والكروشيه	2.88
69	السيراميك	2.8
41	جلود	2.12
96	مصنوعات متنوعة	2.1
55	الياف تركيبية	2.045
54	شعيرات تركيبية	2.044
28	منتجات كيماوية	2
51	صوف ووبر	1.82
34	صابون	1.809
56	حشو لباد	1.803
39	البلاستيك والمواد المصنوعة منه	1.75
76	الألومنيوم والمواد المصنوعة منه	1.66
72	الحديد والصلب	1.61
33	الزيوت العطرية، الراتينجات، العطور، مستحضرات التجميل والزينة	1.47
63	مواد نسيجية أخرى، ملابس ومنسوجات بالية	1.34
61	مواد اكسسوارات الزينة والملابس المحبوكة والكروشيه	1.32
32	خلاصات دباغة	1.26
48	الورق والكرتون والمواد المصنوعة من اللباب أو الورق أو الكرتون	1.14

المصدر: حساب مباشر للباحث، اعتمادًا على Trade Map Statistics، وفقًا لمنهجية (بلاسا 1965) كأحد المؤشرات الهامة في قياس أهمية السلع المعنية لتلك الدولة في الأسواق العالمية. وتكون السلعة (J) ذات ميزة نسبية إذا كانت قيمة المؤشر > 1. وتأخذ صياغة (بلاسا 1965) لمؤشر الميزة النسبية الشكل التالي:

$$RCA_{ij} = \frac{X_{ij}/X_i}{X_{wj}/X_w}$$

حيث تشير: X_{ij} إلى صادرات الدولة (i) من السلعة (j)، X_{wj} إلى الصادرات العالمية (w) من السلعة (j). بينما تشير كل من (X_i) و(X_w) إلى الصادرات الكلية للدولة (i) والعالم (w). ويستخدم المؤشر في قياس السلع فرادى.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

1. اتحاد الصناعات المصرية (2018أ). بدائل المساندة التصديرية فى ضوء التجارب الدولية الرائدة فى مجال التصنيع للتصدير. ورقة عمل داخلية غير منشورة.
2. _____ (2018 ب). واقع الصادرات الصناعية المصرية وسبل تنميتها. دراسة غير منشورة.
3. _____ (2020). أجندة الإصلاحات العاجلة لدفع النمو الصناعى وتشجيع الاستثمار الأجنبى. الإصدار الثالث، يونيو.
4. _____ (2022). آليات تحفيز القطاع الصناعى المصرى فى ضوء التجارب الدولية بالتركيز على تخصيص الأراضى الصناعية والتراخيص الصناعية. ورقة عمل داخلية غير منشورة، يناير.
5. البدويهى، عمر (2017)، "استمرار السوق الموازية لسعر الصرف الأجنبى بعد قرار التعويم"، آراء فى قضايا التخطيط والتنمية، العدد 10، معهد التخطيط القومى.
6. البنك المركزى المصرى (2016). بيان صحفى بتحرير سعر الصرف، فى 3 نوفمبر. متاح على الموقع الإلكترونى: https://www.cbe.org.eg/.
7. البنك المصري لتنمية الصادرات (2022)، الموقع الإلكتروني: https://ebank.com.eg/ar/capital-and-shareholders/.
8. الجريدة الرسمية (2017 أ)، العدد 16، مكرر (أ)، 24 ابريل.
9. _____ (2017 ب). العدد 9 مكرر (أ)، 7 مارس.
10. _____ (2022). العدد 38 (تابع). فى 22 سبتمبر.
11. الدمشاوى، محمد على (1986). تجربة التصنيع التصديرى والاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية 1945-1986. المجلة العلمية، كلية التجارة-جامعة أسيوط، 16(10).
12. المركز المصري للدراسات الاقتصادية (2010). سياسات مقترحة لتنمية الصادرات في مصر. آراء في السياسة الاقتصادية، العدد 24، إبريل.
13. _____ (2017). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .. بين أحلام الواقع وأحلام الشباب. ندوة نظمت بالتعاون مع جمعية رجال أعمال الإسكندرية، 12-14 أكتوبر.
14. _____ (2021). وضع استراتيجية التنمية الصناعية المصرية على أسس سليمة-الاستفادة من تجربة جنوب إفريقيا. رأى فى أزمة، 30.
15. الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2021)، أهم ملامح اللائحة التنفيذية لقانون تيسير إجراءات منح التراخيص الصناعية الصادر بالقانون رقم 15 لسنة 2017، متاح على الرابط: http://www.ida.gov.eg/Arabic/Services/Documents/vision.pdf.
16. أبوالعينين، مسعد السيد (1996). الاقتصاد السياسي للتصنيع الموجة للتصدير في كوريا الجنوبية. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني عشر ، "التصدير استراتيجية قومية"، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
17. بكر، نجلاء محمد ابراهيم (1994). تنمية الصادرات والنمو الاقتصادى فى مصر دراسة مقارنة مع تركيا. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
18. جمعية المصدرين المصريين اكسبولينك (2022)، الموقع الإلكتروني: https://www.expolink.org/.
19. حشمت، نيفين حسين (2007). تجربة كوريا الجنوبية التنموية وتشجيع الصادرات. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 15(1)، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
20. _____ (2010). التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية. دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.

21. راتب، إجلال (2013). بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصري. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 248، معهد التخطيط القومي، القاهرة، نوفمبر.
22. سليم، رجاء إبراهيم (2005). السياسات التعليمية وتنمية الموارد البشرية في ماليزيا. في عوض، جابر سعيد، والمنوفى، كمال (محرران). النموذج الماليزي للتنمية. برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
23. طه، حسنين السيد (2003). أساليب تنمية الصادرات لشركات القطاع الخاص الصناعي (دراسة ميدانية). بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع "تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، كلية التجارة، جامعة بنها، إبريل.
24. عبد الحسين، عدنان فرحان (2006). دراسة تحليلية لمرتكزات نجاح التجربة التنموية في كوريا الجنوبية للمدة (1965-2005). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 18، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد.
25. عبد الحميد، أحمد عبد الحميد (2014). دور تكنولوجيا المعلومات في تسهيل حركة التجارة الخارجية في مصر. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
26. عبد الخالق، نيفين (2004). تحديات التنمية في ماليزيا: خلفية متعددة الأبعاد. بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الأول للدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
27. عبد السلام، فادية (2011). مصر وتحديات المستقبل: دعم الصادرات. ورقة خلفية مقدمة لندوة الحوار بالمجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 19(2)، ديسمبر.
28. عبد الكريم، كاكى؛ محمد، العقاب؛ والمختار، رابحى (2021). العلاقة بين الصادرات وإجمالى الناتج المحلى: دليل تجريبى من الجزائر. *Revue Algérienne d'Economie et Gestion*, 15(2).
29. عبود، زرقين (2014). قراءات في التجربة التنموية الصينية وإمكانية الاستفادة منها. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 48، العراق.
30. عثمان، بازم (2005). استراتيجية التصنيع في ماليزيا. في عوض، جابر سعيد، والمنوفى، كمال (محرران). النموذج الماليزي للتنمية، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
31. عرب، محمد صابر (2010). التعليم والمستقبل-التجربة الكورية أنموذجًا. مجلة التربية، 8(29)، البحرين.
32. عوض، جابر سعيد (محرر) (2005). دور الدولة الماليزية في التنمية. في عوض، جابر سعيد، والمنوفى، كمال (محرران). النموذج الماليزي للتنمية. برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
33. _____ (2008). السياسات العامة في ماليزيا. برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
34. عيسى، محمد عبد الشفيع (2002). دور التعليم التكنولوجي والتدريب الصناعي التخصصي في تطوير الصناعة المصرية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، 10(2)، ديسمبر.
35. كامل، عبد الكريم؛ العبيدى، على جاسم (غير معروف سنة النشر). النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية في إطار سياسة التصنيع الموجه نحو التصدير. الناشر غير معروف.
36. مجلس الوزراء (2024). الموقع الإلكترونى: https://www.cabinet.gov.eg/.
37. مصطفى، أحمد سيد (2003). التصدير: الداء والدواء (نموذج عملي لتصدير فاعل). بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الرابع "تنمية الصادرات المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية"، كلية التجارة، جامعة بنها، إبريل.
38. معهد التخطيط القومي (2008). التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات، السياسات والدروس المستفادة. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 211، نوفمبر.
39. وزارة التجارة والصناعة (2015). استراتيجية تنمية الصناعة والتجارة 2016-2020. (متاح على الرابط: https://andp.unescwa.org/ar/plans/1133).

40. _____ (2017). أهم القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية والصناعة المنشورة بالجريدة الرسمية والوقائع المصرية خلال الفترة يناير/يونيو2017، تقرير قطاع نظم تكنولوجيا المعلومات، العدد 2، أغسطس.
41. _____ (2024)، الموقع الإلكتروني: http://www.mti.gov.eg/.
42. _____، صندوق تنمية الصادرات (2016)، متاح على الرابط: www.mti.gov.eg/activity%20report/foreign/11.pdf
43. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2017). تقرير نتائج الأعمال والتوصيات للجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1840 لسنة 2017 والخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. 12 نوفمبر.
44. _____ (2021). عرض تقديمى للخطة الاستراتيجية لتنمية الصادرات المصرية إلى القارة الإفريقية، يونيو.
45. وزارة المالية (2019). فعليات الموازنة العامة للدولة عن الفترة يوليو/سبتمبر 18/2017. بيان غير منشور.
46. يسن، باهى محمد (2011). دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية فى مصر- بالإشارة إلى التجربة الماليزية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
47. _____ (2021). إصلاح مناخ الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر: ضرورة عززتها جائحة كوفيد-19. مجلة آفاق اقتصادية. العدد 4، مارس، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Abou-Stait, F. (2005). Are exports the engine of economic growth? An application of Cointegration and causality analysis for Egypt, 1977-2003. *African Development Bank, Economic Research* Working Paper, No. 76.
2. Asian Development Bank (2022). Key Indicators for Asia and the Pacific. August.
3. CBE (2017), "External Position of the Egyptian Economy", No. 58, Overview.
4. Dodaro, S. (1993). Exports and growth: A reconsideration of causality. *The Journal of Developing Areas*, 27(2).
5. Enterprise (2021), website: https://enterprise.press/.
6. Haley, U. C. V. & Haley, G. T. (2013). Subsidies to Chinese Industry- State Capitalism, Business Strategy, and Trade Policy. Oxford University Press.
7. Hultman, C. W. (1967). Exports and economic growth: A survey. *Land Economics*, 43(2).
8. Kniivilä, M. (2007). Industrial development and economic growth: implications for poverty reduction. In United Nations, (*Industrial development for the 21st Century: Sustainable development perspective*). (Retrieved from: https://www.un.org/esa/sustdev/publications/industrial_development/3_1.pdf).
9. Malaysian Industrial Development Authority (MIDA), (2024), Website: http://www.mida.gov.my/.
10. Martin, T.; Fauzi, M. A.; Nallaluthan, K.; & Balasundran, K. (2021). The role of manufacturing exports in the economic development in Malaysia. *International Journal of Academic Research in Economics and Management and Sciences*, 10(2).

11. Ministry of Culture, sports and Tourism, 2018, website: https://newsroom.korea.net/upload/e-book/ecatalog5.jsp?Dir=357&catimage=&eclang=en). (accessed on: 10/8/2024).
12. Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) (1999). Foreign direct investment and recovery in Southeast Asia, *OECD*, December.
13. Torayeh, N. (2011). Manufactured exports and economic growth in Egypt: Cointegration and causality analysis. Applied Economics and International Development, Vol. 11-1.
14. Trade Map Statistics (2024), website: https://www.trademap.org/.
15. UNCTAD (2018). World investment report: Investment and New Industrial Policies. June.
16. Villanueva, D. (1997). Exports and economic development. *The South East Asian Central Banks (SEACEN) Research and Training Center*, Staff Paper No. 58.
1. World Bank Group (2019). Doing Business 2020: Comparing business regulation in 190 economics. Washington, DC.
17. World Bank, (2024), World Development Indicators (WDI, website: https://data.worldbank.org/.
18. Yaghmaian, B.; & Ghorashi, R. (1995). Export performance and economic development: An empirical analysis. *The American Economist*, 39(2).
19. Zaki, C., Ehab, M. and Abdallah, A. (2017). How do Trade Margins Respond to Exchange Rate? The Case of Egypt, ECES, Working Paper No. 189.